

المال

التجارة

AL MAL
WALTEGARA

الأزمة العالمية ومستتقع التعثر

قانون ضمانات وكوافر

الاستثمار في الميزان

الجهود الدولية في

مجال غسيل الأموال

شركة مصر / إيران للغزل والنسيج

السويس - منيا القمح

إحدى ثمار سياسة الانفتاح الإنتاجي

«ميراتكس» شركة مشتركة بين مصر وإيران تأسست في ديسمبر ١٩٧٥

بموجب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له

ويقدر إجمالي الاستثمارات بحوالي «٢٥٠ مليون جنيه»

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع «١٨.٥٠٠ مليون جنيه» وتوزيعه كالاتي:

٥١٪ للجانب المصري وبمثله :

١) الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس نسبة ٢٧,٥٪

٢) بنك الاستثمار العربي نسبة ٢٣,٥٪

٤٩٪ للجانب الإيراني ويمثلها الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية :

والأنشطة الرئيسية لميراتكس هي إنتاج وتسويق غزول القطن والمخلوط بالبولىستر من غمرة ٤ إلى ١٦٠ انجلىزى مسرح ومشط، مفرد ومزوى، برم نسيج وترىكو، خام ومحروق ومحمر على كون وشلل، وقد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان، ويقدر الإنتاج السنوى بحوالى ١١١٥٠ طن بقيمة ٢٦٠ مليون جنيه .

مصنع الغزل الرفيع

السويس

الطاقة = ٧٦٦٨٨ مردن الإنتاج = ٢٧٥٠ طن الخيوط المنتجة من متوسط غمرة ٨٣,٦ انجلىزى

مصنع الغزل المتوسط

السويس - منيا القمح

الطاقة = ١٣٧٦٤٨ مردن الإنتاج = ١١١٤٨ طن الخيوط المنتجة من متوسط غمرة ٣٦,٦ انجلىزى

مصنع الغزل السميك

السويس

الطاقة = ٣٢٠٠ روتر الإنتاج = ٢٥٠٠ طن الخيوط المنتجة من متوسط غمرة ١٣,٧ انجلىزى

تبلغ صادرات ميراتكس حوالى (٣٢٠٠ طن سنوياً) بقيمة (٢٠٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق أوروبا الغربية (ألمانيا - الدانمارك - البرتغال - اليونان - تشيك - فرنسا - أسبانيا - إنجلترا - إيطاليا) ودول شرق آسيا (اليابان - تايوان - كوريا - سنغافورة) ودول شمال افريقيا (المغرب - تونس) وبلغ عدد العاملين بميراتكس (١٩٨٣: عامل) تبلغ أجورهم السنوية حوالى (٥٥ مليون جنيه) ،

وتتم حصول الشركة على شهادة EN ISO 9001 وشهادة الثقة

Deko - Tex Standard 100

نائب رئيس التحرير

نائب رئيس التحرير

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

أ.د. / كامل عمران

أ.د. / طلعت أسعد عبد الحميد

أحمد عاطف عبد الرحمن

هيئة المحكمين

الحاسبة والضرائب :

- أ.د. عبد المنعم محمود
- أ.د. منير محمود سالم
- أ.د. شوقي خاتم
- أ.د. عبد المنعم عوض الله
- أ.د. محمود النافى
- أ.د. أحمد حجاج
- أ.د. أحمد الحابري
- أ.د. منصور حامد

إدارة الأعمال :

- أ.د. محمد سعيد عبدالفتاح
- أ.د. حسن محمد خير الدين
- أ.د. شوقي حسين عبدالله
- أ.د. محمود صادق باززع
- أ.د. على محمد الوهاب
- أ.د. عبد المنعم حيانى جنيدي
- أ.د. عبد الحميد بهجت
- أ.د. محمد محمد ابراهيم
- أ.د. فتحي على محرم
- أ.د. السيد عيه ناجي
- أ.د. محمد عثمان
- أ.د. أحمد فهمي جلال
- أ.د. فريد زين الدين
- أ.د. ثابته إدريس
- أ.د. عبد العزيز مخيمر

الاقتصاد والإحصاء والتأمين :

- أ.د. أحمد الغنور
- أ.د. عبد الطيف أبو العلا
- أ.د. حميدة زهران
- أ.د. سمير طوبار
- أ.د. إبراهيم مهدي
- أ.د. صقر أحمد صقر
- أ.د. نضات فهمي
- أ.د. عادل عبد الحميد عز
- أ.د. العشري حسين درويش
- أ.د. رضا العدل
- أ.د. نادية مكاي
- أ.د. المعتز بالله جبر
- أ.د. محمد الزهار

في هذا العدد

م	الموضوع	صفحة
(١)	■ كلمة التحرير... الأزمة العالمية ومستقع التعثر	٢
(٢)	قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في الميزان إعداد / حمدي عبد العظيم	٤
(٣)	الجهود الدولية في مجال مكافحة غسيل الأموال إعداد / حنان سعد عبد الملاك	١٦
(٤)	الأثار الاقتصادية والاجتماعية لتمويل التنمية المستدامة طبقا لنظام B.O.T دكتور / سمير سعد مرقس	٢٩

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمى المتعارف عليها عن طريق الأستاذة كل في تخصصه

تحت النسخة

جمهورية مصر العربية جنيهاً

ليبيا ٥٠٠ درهم	سوريا ٥٠ ل.س
السودان ٤٠ جنيهاً	لبنان ٢٥٠٠ ليرة
الجزائر ٥ دينار	الصراق ١٠٠٠ هس
الكويت ٨٠٠ فلس	الأردن ١ دينار
دول الخليج ١٠ دراهم	السعودية ١٠ ريال

الاشتراكات

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرية داخل جمهورية مصر العربية -
- الاشتراكات السنوية خارج جمهورية مصر العربية سعر النسخة + مصاريف البريد -
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه -
- الإصلاات يتفق عليها مع الإدارة -

الأزمة العالمية ومستنقع التعثر

بقلم محاسب / أحمد عاطف عبدالرحمن
رئيس مجلس الإدارة



تتج عنه تعثر صناعى ومالى لآلاف المنشآت الصناعية فلاشك أن يكون لهذه الأزمة العالمية آثار وتوابع سيئة ستعلن عن نفسها خلال شهور معدودة قادمة .

■ الظاهرة ستكون مؤلة بالنسبة للصناعات التى تعتمد على الخارج استيراداً أو تصديراً وكل من هذه الصناعات وغيرها من الصناعات الغير منظورة مثل السياحة وقناة السويس وغيرها لا شك أن الأزمة ستترك بصماتها فى كل مكان هنا وهناك .

الأمريكيون يحتاجون لتفكير عميق ودراسة للتوابع القادمة وحتى لا نقأجاً

القدر دون أن يصيبها التخفيض إن لم يكن التوقف .

■ وهناك من قام بالاستيراد بكميات بأسعار عالمية مرتفعة مخزونة لديه الآن أصبحت مهددة بالأسعار الجديدة مما يلحق خسائر غير معروفة فى ظل مرحلة الركود العالمى حيث يخشى العالم أن تتحول إلى مرحلة كساد تطول لسنوات لا تقل عن خمس سنوات وفيها دمار لصناعات بعينها وانكماش فى الحياة الاقتصادية ينتج عنه مزيد من البطالة ..

■ ولا شك إذا كانت كارثة انهيار اقتصاد جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧

■ لا شك أن الأزمة المالية العالمية قد امتدت إلى أنحاء العالم شرقاً وغرباً جنوباً وشمالاً لم تسلم منها أى دولة ويدرجات متفاوتة حسب ظروفها الخاصة ومدى علاقاتها بالاقتصاد العالمى وبخاصة النظام المالى الأمريكى ..

■ إن الآثار السلبية لهذه الأزمة العالمية ستبدأ فى ظهور ملامحها السيئة خلال الشهور القليلة القادمة وسيكون النشاط التصديرى هو المتضرر الأكبر فى هذه الكارثة المالية العالمية من حيث ضمان عائدات التصدير ومن ناحية ضمان استمرار الطلب على السلعة المصرية بنفس

بكارثة غير معمول حساب لها وهكذا تعودنا في معالجة الكوارث الانتظار حتى تحدث الكارثة ثم نبدأ الصراخ والمويل ثم نبدأ في البحث عن العلاج وهنا تكون التكاليف عالية جداً والضحايا كثيرين سواء من رجال الأعمال أو من العمال .

■ لذلك نتمنى أن لا ننتظر حتى يقع الزلزال ونعيش توابيع الزلزال سيكون الثمن فادحاً إذا لم نسرع ونأخذ من الماضي العبرة بعد أن عاشت الأمة مأساة تشر الصناعة على مدار عشر سنوات بدأت عام ١٩٩٧ وما زلنا نعانى منها حتى الآن .

■ إن المعاناة التي تعيشها الصناعة من آثار الماضي إلى أن لحقت بها مضاف الحاضر الواردة مع ربح التفجير من الشمولية إلى الرأسمالية كان من الإمكان التقليل

من هذه الآثار السيئة لهذه الموجة من العوامل الخارجية إذا ما كنا قد أحسنا ترتيب البيت وإعادة ترشيد الاستيراد وألا ترك الأمور لآليات السوق تتحكم فينا فهو نظام إذا كان مقبولاً لدى من سبقونا في التقدم والتحضر إلا أن الأزمة العالمية أثبتت عكس ذلك تماماً .

■ لا بد من التحكم وضبط الأسواق ومراجعة عمليات الاستيراد المفتوح وبخاصة السلع الجاهزة والتي تضر بالصناعة المصرية وأن ما يقال من عوامل مضادة مثل تطبيق سياسة الإغراق فهذا أمر معطل ومعوق وأمام طول إجراءاتها يكون عم الخراب في كل مكان مما يصعب إصلاحه .

■ إقنا نشاهد كل من يهمه الأمر أن تبدأ الدراسات لتوابيع الأزمة العالمية وأخذها في الحسبان دون

انتظار حتى لا تتحول التوابيع إلى كوارث يصعب إيجاد الحلول لها .

■ هذا في التجارة الخارجية في دولة تعتمد في حياتها على الاستيراد بنسبة تزيد عن ٦٠٪ ، وإذا أضفنا وما لحقها من سلبيات لا شك أن هناك عوامل خطيرة وخسائر غير معقولة قد أصابت حركة البورصة وخاصة من استدان لكى يضارب في البورصة أو من قام بالرهن ليحقق مكاسب سريعة لا شك أن هؤلاء وهؤلاء قد ضاعت الأحلام وخاب الأمل وجاء الخراب والدمار ليس على هؤلاء ولكن إذا كانت البنوك طرفاً فيها فالمشكلة يصعب حلها في القريب المنظور ولا شك أن لها توابيع في الجهاز المصرفي وبخاصة الذي توسع في العطاء أملاً في المزيد من الأرباح هكذا تكون النتائج وهكذا تكون نتيجة المضاريات .

قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فى الميزان

إعداد / حمدي عبد العظيم

استاذ الاقتصاد - رئيس أكاديمية السادات للعلوم الادارية "سابقاً"

مقدمة

اتجهت مصر فى إطار المرحلة الجديدة للإصلاح الاقتصادى والتى تركز على الإصلاح الهيكلى لقطاعات النشاطات الاقتصادى وإعادة هيكلة المؤسسات الانتاجية والمالية لتعجيل بمعدل النمو الاقتصادى وصولاً إلى النسبة المستهدفة وهى ٧,٥ ٪ سنوياً - إلى منح المزيد من الحوافز والضمانات المشجعة على تنمية الاستثمار المحلى والعربى والأجنبى بحيث تعمل على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر والذى بلغ معدله خلال السنوات الأخيرة ما يقرب من مليار دولار كل عام ، وذلك بالإضافة إلى توفير

ضمانات جديدة تبعث على تحقيق عنصر الأمان للمستثمرين جنباً إلى جنب مع الربحية المرتفعة المرتبطة بالإعفاءات الضريبية المتعددة. وقد حرص المشرع على أن يتضمن القانون مزايا وحوافز وأنشطة جديدة لم تكن موجودة فى قانون الاستثمار السابق رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ، كما حرص على النص على عدم الإخلال بأية مزايا أخرى تتمتع بها المشروعات القائمة وقت صدور القانون وتكون قد حصلت عليها بموجب قوانين أخرى .

ويجدر الإشارة إلى أن المشرع حرص كذلك على تنقية تشريعات الاستثمار من أية قيود أو معوقات تتنافى أو

تعارض مع الاتجاه العالمى إلى تحرير الاستثمار وتحرير تشريعات الاستثمار بحيث تتفق مع أحكام اتفاقية الجات التى تعتبر إطار العمل الذى تقوم عليه منظمة التجارة العالمية والتى تعتبر مصر إحدى الدول الأعضاء فيها . ومن ثم تصبح مصر ملتزمة بأن تجعل تشريعات الاستثمار فيها تتصف بالشفافية والوضوح ، وإعطاء نفس المعاملة الوطنية للمستثمر المحلى إلى المستثمرين الأجانب دون قيود. ولذلك نجد أن المشرع حرص كذلك إلغاء بعض القيود الموجودة فى بعض المواد القانون لبعض القوانين الأخرى خلاف القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ مثل

بعض مواد قانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة وبعض مواد القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الخاص بالشركة المساهمة، وبعض مواد القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي، وبعض مواد قانون رقم (١) بشأن المنشآت الفندقية والسياحية.

وتشياً مع الاتجاهات الحديثة نحو اندماج الشركات وتضخم رؤوس أموالها نجد أن المشرع يقرر بعض الاعفاءات من الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج أو تغيير الشكل القانوني، وذلك دون الإخلال بالاعفاءات المقررة لها قبل الاندماج أو تغيير الشكل القانوني إلى أن تنتهي مدة الاعفاء الخاصة بها دون أن يترتب على الاندماج أو تغيير الشكل القانوني أية إعفاءات ضريبية جديدة.

وفي هذه الدراسة نورد بعض

الملاحظات على النقصان التالية :-

- مجالات النشاط الاقتصادي .
- الضمانات .
- الحوافز .
- المناطق الحرة .

أولاً : مجالات النشاط الاقتصادي :-

أضاف المشرع أنشطة جديدة تخضع لأحكام هذا القانون لم تكن موجودة من قبل في قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وهي: البنية الأساسية من مياة شرب وصرف وكهرباء وطرق واتصالات، المستشفيات والمراكز الطبية والعلاجية التي تقدم ١٠٪ من طاقتها بالمجان، التأجير التمويلي، ضمان الاكتتاب في الأوراق المالية، رأس المال المخاطر، إنتاج برامج وأنظمة الحاسبات الآلية، المشروعات

الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، أية مجالات أو أنشطة أخرى يرى مجلس الوزراء اضافتها وفقاً لحاجات البلاد، وهو ما يعطى قدرأمن المرونة لإضافة أية أنشطة يتم استحداثها طبقاً للمتغيرات الدولية أو المحلية سواء يزاولها مستثمر مصري أو أجنبي .

ويلاحظ أن الأنشطة السابق ذكرها في هذا القانون لا تشمل على الخدمات المدنية التي كانت تحصل على إعفاءات في ظل القانون السابق وهي منشآت الخدمات الموجودة في المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة والتي كان لها دور في جذب السكان، إلى هذه المدن، ولم يرد ذكرها في هذا القانون الأمر الذي يتطلب مراعاة ذلك عند إصدار اللائحة التنفيذية بحيث تستثمر الاعفاءات والمزايا لهذه الأنشطة في

المدن والمجتمعات الجديدة حتى يتم استكمال كافة مراقبتها ويتم تعميمها ويمكن تحديد فترة زمنية لهذه الاعفاءات بحيث لا تتجاوز ٢٥ سنة من بدء انشاء المدينة أو المجتمع العمرانى الجديد . ولعل من الأنشطة الأخرى التى لم يخضعها القانون لأحكامه أنشطة البنوك وشركات التأمين وتوظيف الأموال وبيوت الخبرة ، وهى أنشطة كانت موجودة فى القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ، ثم استبعدت عند صدور القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الخاص بالاستثمار .

ونلاحظ أن القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ أعاد بعض الأنشطة التى لم تكن موجودة فى القانون السابق مثل الثروة الحيوانية والداجنة والسمكة والنقل بكافة صورته من نقل مبرد للبضائع والثلاجات الخاصة بحفظ الحاصلات

الزراعية والمنتجات الصناعية والمواد الغذائية ومخططات الحاويات وصوامع الغلال ، والنقل الجوى والخدمات المرتبطة به بطريق مباشر ، والنقل الجوى ، والخدمات البترولية المساندة لعمليات الحفر والاستكشاف ونقل وتوصيل الغاز ، والاسكان الذى تؤجر وحداته بالكامل خالية لأغراض السكن غير الادارى ، وهو ما يساهم فى علاج مشكلة الاسكان .

وفيما يتعلق بشروط وحدود مجالات النشاط الاقتصادى فقد ترك القانون أمرها للأئحة التنفيذية . ويكون التمتع بالحوافز والضمانات مقصوراً على النشاط المذكور فى القانون وذلك فى حالة الشركات ذات الأنشطة المتعددة .

ثانياً: الضمانات :
اشتمل القانون على الضمانات التالية :-

- عدم جواز التأميم أو المصادرة أو الاستيلاء ، أو التحفظ أو التجميد .
- عدم جواز حجز الادارى على أموال الشركات والمنشآت .
- عدم جواز فرض الحراسة على الشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون .
- عدم جواز تدخل أى جهة ادارية فى تسعير المنتجات أو تحديد الربح .
- عدم جواز الغاء أو إيقاف الترخيص بالانتفاع بالعقارات إلا فى حالة مخالفة شروط الترخيص ، ويكون الإلغاء أو الإيقاف بقرار من رئيس مجلس الوزراء .
- حق تملك الأراضى للبناء والعقارات المبنية اللازمة لمباشرة النشاط والتوسيع بصرف النظر عن جنسية المستثمر أو جنسية شركاءه .

أو محال اقامتهم أو نسب مشاركتهم في رأس المال المستثمر.

- حق الاستيراد المباشر أو عن طريق الغير لكافة الاحتياجات من قطع الغيار أو مستلزمات الانتاج أو وسائل النقل دون الحاجة إلى القيد في سجل المستوردين .

- حق التصدير إلى الخارج سواء بشكل مباشر أو بواسطة الغير دون حاجة إلى ترخيص وبدون القيد في سجل المصدرين .

- استثناء الشركات المساهمة من الخاضعة لأحكام هذا القانون من قيود قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وقانون ١١٣ لسنة ١٩٨٥ في شأن التعيين في وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة .

- استثناء الشركات الخاضعة

لأحكام هذا القانون من أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تمثيل العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة . وذلك على أن يترك لكل شركة تحديد الطريقة التي تناسبها في هذا الشأن .

- جواز تداول حصص التأسيس والأسهم خلال السنتين الماليتين الأوليين للشركة بموافقة رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه .

ويجدر ملاحظة أن هذه الضمانات تفوق كثيراً الضمانات التي كانت موجودة من قبل سواء في قوانين الاستثمار أو الشركات المساهمة أو المجتمعات الجديدة أو غيرها حيث كانت تلك القوانين تعطي للحكومة حق التدخل في التسميع في

الظروف التي تتطلب ذلك ، وتفرض قيود على تملك الأراضي والمعارات المبنية بواسطة الأجانب ، وعلى الاستيراد والتصدير ، وعلى تمثيل العمال في مجالس الإدارة ، بتعيين العاملين ، وتداول حصص التأسيس والأسهم الخ .

غير أن القانون أبقى على نص المادة (٢٠) من القانون السابق ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والتي تلزم المستثمرين بدفع ١٠٪ على الأقل من الأرباح الصافية السنوية للعاملين في المشروعات أو الشركات المساهمة . ولاشك أن هذا النص يعتبر من الضمانات لحقوق العاملين ، وهو ما يعكس الحرص على التوازن بين ضمانات العمل وضمانات المستثمرين . غير أن هذا القيد يكون له آثار سلبية على المشروعات التي تعتمد على التكنولوجيا كثيفة رأس المال وقليلة العمل ، ويجد من هدره

الإدارة فى المشروعات على التحفيز .

ثالثاً : الحوافز :-

يمكن تلخيص أهم الحوافز التى تضمنها القانون كما يلى :-

- الإعفاء من الضرائب على إيرادات النشاط التجارى والصناعى أو الضريبية على أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال لمدة خمس سنوات .

- الإعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات للمشروعات التى تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية والمشروعات الجديدة الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية .

- الإعفاء الضريبى للمشروعات التى تقام خارج النواى القديم لمدة عشرين سنة .

- تستكمل المشروعات فترات الاعفاء المنصوص عليها فى المادة (١٦) ، المادة (١٧) اذا كانت مد الاعفاء المقررة لم تنته فى ذلك التاريخ ، وذلك على أن تشمل السنة الأولى للإعفاء المدة من تاريخ بدء الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال حتى نهاية السنة المالية التالية لذلك .

- الإعفاء من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر بالنسبة لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود القرض والرخص المرتبطة بأعمالها لمدة ٣ سنوات من تاريخ القيد فى السجل التجارى . وينطبق ذلك على عقود تسجيل الأراضى اللازمة لاقامة الشركات والمنشآت .

- الإعفاء من الضريبة على أرباح شركات الأموال ملغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع تحدد بسعير

الاقراض والخصم الذى يحدده البنك المركزى المصرى عن سنة المحاسبة بشرط قيد الشركة المساهمة فى إحدى بورصات الأوراق المالية .

- إعفاء عوائد السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى المماثلة التى تصدرها شركات المساهمة بشرط أن تطرح فى اكتتاب عام وأن تكون مقيدة باحدى بورصات الأوراق المالية .

- تحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها ٥% من القيمة على جميع ما تستورده الشركات والمنشآت من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها .

- إعفاء الأرباح الناتجة عن اندماج الشركات أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانونى من الضرائب والرسوم التى تستحق

بسبب ماسبق .

- استمرار تمتع الشركات
المتدمجة والدامجة
والشركات التي يتم
تقسيمها أو تغيير الشكل
القانوني بالاعفاءات
المقررة لها قبل الاندماج أو
التقسيم أو تغيير الشكل
القانون حتى انتهاء مدة
الاعفاء الخاصة بها . ولا
يترتب على الاندماج أو
التقسيم أو تغيير الشكل
القانوني أية اعفاءات
ضريبية جديدة .

- الاعفاء من الضريبة على
ايرادات النشاط التجارى
والصناعى أو الضريبية
على أرباح شركات الأموال
بحسب الأحوال بالنسبة
لناتج تقييم الحصص
العينية التي تدخل فى
تأسيس شركات المساهمة
أو التوصية بالاسهم أو
الشركات ذات المسئولية
المحددة أو هى زيادة رأس
مالها .

- يكون التمتع بالاعفاءات

الضريبية المختلفة
تلقائياً دون توقف على
موافقة ادارية ولا يلغى
الاعفاء إلا بناء عل قرار
من رئيس مجلس الوزراء
فى حالة مخالفة الشروط
أو القواعد وذلك مع جواز
الطعن فى القرار أمام
محكمة القضاء الادارى
خلال شهر من تاريخ
اعلان المستثمر أو علمه
بالقرار .

- جواز تخصيص أراضى
للمستثمرين بالمجان فى
مناطق معينة فى المجالات
المحددة فى المادة (١) من
القانون :

**ويلاحظ على ما سبق
ما يلى :**

١- توسع المشرع فى
الإعفاءات الضريبية
الجاذبة والمحفزة
للاستثمار خاصة فى
المدن والمجتمعات

العمرانية الجديدة
والمناطق الصناعية
الجديدة ، والمناطق
النائية والمشروعات
الممولة من الصندوق
الاجتماعى للتنمية وهى
مشروعات صغيرة تزداد
حاجتها إلى الرماية
والتحفيز .

٢- توسع المشرع فى
الإعفاءات المشجعة على
إقامة المشروعات خارج
الوادى القديم لمدة
عشرين سنة مع اعطاء
الفرصة للمشروعات
لاستكمال فترات الإعفاء
المقررة إذا كانت مدد
الاعفاءات لم تنته بعد .

٣- حرص المشرع على وجود
بعض الحوافز التى
تؤدى الى تنشيط
يورصات الأوراق المالية
مثل الاعفاء من
الضريبة على أرباح
شركات الأموال ،
وعوائد السندات

وصكوك التمويل والأوراق المالية حيث ربط الاعفاء بالقيود فى إحدى بورصات الأوراق المالية .

٤ - حرص المشرع على توفير حوافز لتشجيع الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانونى بالاعفاء من الضرائب والرسوم التى تستحق لهذه الأسباب ، ويمكن لنا قبول الاعفاء بسبب الاندماج أو تغيير الشكل القانونى غير أن الإعفاء لتشجيع التقسيم لا يمكن قبوله حيث يؤدي إلى صفر حجم المشروعات وتضاؤل المزايا المرتبطة بالحجم الاقتصادى الكبير للمشروع وضعف القدرة على تشغيل المزيد من الأيدي العاملة وعدم المساهمة فى علاج مشكلة البطالة.

٥ - لم تشمل الحوافز على الإعفاءات الجمركية لفترات زمنية متعددة مثلما كان الحال فى القوانين السابقة ، وهو ما يعتبر تراجعاً عن ميزة هامة كانت تحصل عليها كافة المشروعات الاستثمارية التى تقام فى الوادى القديم والمجتمعات والمناطق الصناعية الجديدة حيث اكفى المشرع بفرض ٥% ضريبة جمركية موحدة على الواردات من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة للإنشاء .

٦ - لم يحرص المشرع على ربط الحوافز الضريبية بمساهمة المشروعات فى التصدير الى الخارج أو بالقدرة على التطوير التكنولوجى أو حماية والمحافظة على البيئة الخ ، وذلك رغم وجود معاملة

ضريبية خاصة بالمصدرين فى قانون الضريبة الموحدة .

رابعاً : المناطق الحرة :

تضمن القانون بعض التيسيرات المتعلقة بالمناطق الحرة العامة والخاصة كما حسم بعض القضايا الخلافية التى كانت قائمة بين المستثمرين والجهة الادارية المختصة وغيرها من الجهات التى يتعامل معها المستثمرون . ولعل من أهم التيسيرات ما يلى :

- (١) جواز تحويل أحد المشروعات المقامة داخل البلاد إلى منطقة حرة خاصة .
- (٢) جواز انشاء مناطق حرة خاصة تقتصر كل منها على مشروع واحد اذا اقتضت طبيعته ذلك .
- (٣) عدم خضوع البضائع

التي تصدرها أو
تستوردها مشروعات
المنطقة الحرة لقواعد
الاستيراد والتصدير أو
الاجراءات الجمركية
الخاصة بالصادرات
الواردات وعدم الخضوع
للمضرائب الجمركية
والضريبة العامة على
المبيعات وغيرها من
الرسوم والضرائب .

(٤) إعفاء وسائل النقل
الضرورية اللازمة
لمزاولة النشاط المرخص
به للمشروعات داخل
المناطق الحرة من
الضرائب الجمركية
والضريبة العامة على
المبيعات وغيرها من
الضرائب والرسوم .
وينطبق ذلك على جميع
الأدوات والمهمات
والآلات المستوردة إلى
المنطقة عدا سيارات
الركوب .

(٥) السماح بإدخال البضائع
والمواد والأجزاء
والخدمات المحلية
والأجنبية - المملوكة
للمشروع أو للغير لمن
داخل البلاد إلى المنطقة
الحرة بصفة مؤقتة
لإصلاحها أو لاجراء
عمليات صناعية عليها
وإعادتها لداخل البلاد
دون الخضوع لقواعد
الاستيراد المطبقة .

(٦) حساب وعاء الضريبة
الجمركية بالنسبة
للمنتجات المستوردة من
مشروعات المناطق الحرة
إلى داخل البلاد والتي
تشتمل مكونات محلية
وأخرى أجنبية على
أساس قيمة المكونات
الأجنبية بالسعر السائد
وقت خروجها من
المنطقة الحرة إلى داخل
البلاد بشرط ألا تزيد
الضريبة الجمركية
المستحقة على المكونات

الأجنبية عن قيمة
الضريبة المستحقة على
المنتج النهائي المستورد
من الخارج . وذلك دون
حساب تكاليف التشغيل
على الأجزاء والمواد
الأجنبية المستوردة والتي
حدثت داخل المنطقة .
وقد اعتبر القانون
المنطقة الحرة بلد المنشأ
بالنسبة للمنتجات
المصنعة فيها وذلك فيما
يتعلق بحساب التولون .

(٧) عدم خضوع المشروعات
التي تقام في المناطق
الحرة والأرباح التي
توزعها لأحكام قوانين
الضرائب والرسوم
السارية في مصر .
ورغم ذلك تخضع هذه
المشروعات لرسم سنوي
مقداره ١٪ (واحد
بالمائة) من قيمة السلع
عند الدخول بالنسبة
لمشروعات التخزين ومن
قيمة السلع عند الخروج

بالنسبة لمشروعات التصنيع والتجميع ، وتعفى من هذا الرسم تجارة الترانزيت المحددة الوجهة .

ويلاحظ على هذا النص عدم التفرقة بين نشاط التخزين ونشاط التصنيع في تحمل المبدأ الضريبي خاصة وأن نشاط التصنيع يعتبر أكثر أهمية للتنمية الاقتصادية وينبغي تشجيعه أو تحفيزه .

(٨) المشروعات التي لا يقتضى نشاطها الرئيسي إدخال أو اخراج سلع تخضع لرسم مستوى ١٪ (واحد بالمائة) من اجمالي الإيرادات التي تحققها وذلك من واقع الحسابات المعتمدة من أحد المحاسبين القانونيين .

وفي جميع الحالات تلتزم المشروعات بأداء مقابل الخدمات الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويجدر ملاحظة أن النسبة المذكورة تفرض على إجمالى الإيرادات بصرف النظر عن إجمالى الأرباح أو إجمالى التكاليف ، وهو ما يعنى ارتفاع العبء الضريبي على المشروعات مقارنة بحساب النسبة على أساس القيمة المضافة رغم صعوبة حسابها وتأييدها بالمستندات . ورغم ذلك فإن معظم الدول المتقدمة تفضل حساب النسبة المئوية على أساس القيمة المضافة وليس على إجمالى الإيرادات .

(٩) إعفاء مشروعات النقل البحرى من الشروط الخاصة بجنسية مالك

السفينة والعاملين عليها المنصوص عليها فى قانون التجارة الجوية ، والقانون ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تسجيل السفن التجارية . والقانون ١٢ لسنة ١٩٦٤ الخاصة بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى .

(١٠) التزام المرخص له بالتأمين على المباني والآلات والمعدات ضد جميع الحوادث ، كما يلتزم بالإزالة على نفقته الخاصة خلال المدة التي حددها مجلس إدارة المنطقة طبقاً للقواعد التي تضعها الجهة الإدارية المختصة .

(١١) استثناء العاملين في المشروعات الموجودة في المناطق الحرة من الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية أو غيرها من الأحكام

الخاصة بتنظيم عمل
المصريين لدى جهات
أجنبية .

(١٢) عدم خضوع المشروعات
فى المناطق الحرة لقانون
العمل ، ويضع مجلس
إدارة الجهة الادارية
المختصة القواعد
المنظمة لشئون العاملين
فى تلك المشروعات .

(١٣) تسرى أحكام قانون
التأمين الاجتماعى على
العاملين المصريين
بالمشروعات التى تمارس
نشاطها فى المناطق
الحرة .

(١٤) ضرورة الحصول على
تصريح عمل فى المناطق
الحرة لكل من يزاول
مهنة أو حرفة فى
المناطق الحرة العامة
لحسابه بصفة دائمة مع
سداد الرسوم التى
تحددها اللائحة بما لا
يجاوز خمسمائة جنيه

سنوياً وذلك طبقاً
للشروط والأوضاع
المحددة باللائحة
التفيذية للقانون .

(١٥) جواز التصالح مع
المخالف أثناء نظر
الدعوى مقابل أداء مبلغ
يعادل الحد الأدنى لقيمة
الغرامة وقدرها ألفى
جنيهاً فى حالة مخالفة
حكم المادة (٤١) من هذا
القانون .

ويلاحظ أن النصوص
السابقة تعكس الحرص على
جباية الموارد وليس مجرد
الحصول على الترخيص فى
حد ذاته ، وهو ما يعنى عدم
الحرص على تطبيق ضوابط
محددة للإذن بالعمل داخل
المنطقة الحرة العامة .

كما يلاحظ أن القانون لم
يوضح موقف المشروعات التى
تنقل من المناطق الحرة للعمل

خارجها أو العكس من حيث
الحصول على الإعفاءات
الضريبية والحوافز المختلفة ،
وتاريخ بدء أو انتهاء فترات
الإعفاء الخ .

الخلاصة :

تمشياً مع الاتجاهات
والمتغيرات الاقتصادية العالمية
الجديدة صدر قانون (٨)
سنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات
وحوافز الاستثمار والذى
استهدف تحرير الاستثمار من
القيود والمعوقات الادارية أو
الاجرائية مع توفير العديد
من الضمانات للمستثمرين
الذين يبحثون عن عنصر
الأمان من المخاطر
الاقتصادية وغيرها ، كما
يبحثون عن الربحية التى
تساعد على تحقيقها
مجموعة الحوافز التى تمثلت
فى سخاء الاعفاءات
الضريبية المتعددة لمشروعات

الوادی القسديم والوادی
الجديد والمجتمعات والمدن
الجديدة ، والمشروعات الممولة
بواسطة الصندوق الاجتماعی
للتعمية ، وذلك بالإضافة إلى
التيسيرات التي أعطيت
لمشروعات المناطق الحرة العامة
والخاصة .

وقد حرص القانون على
إضافة مجالات نشاط
اقتصادي جديدة لم تكن
موجودة في القانون السابق
مثل أنشطة التأجير التمويلي
، وشركات ضمان الاكتتاب
في الأوراق المالية وشركات
رأس المال المخاطر ، وشركات
إنتاج برامج الحاسبات الآلية
، ومشروعات البنية الأساسية
والمستشفيات والمراكز الطبية
والعلاجية التي تقدم ١٠٪ من
طاقاتها بالمجان ، وشركات
النقل الجوي ، والنقل البحري
والخدمات المرتبطة بها ،
والخدمات البترولية المساندة

لمعاملات الحفر والاستكشاف
ونقل وتوصيل الغاز الطبيعي
والاسكان الذي تؤجر وحداته
بالكامل لغير السكن الإداري ،
والثروة الحيوانية والداجنة
والسمكية ، والنقل بكافة
صوره والثلاجات الخاصة
ب حفظ الحاصلات الزراعية
والمنتجات الصناعية والمواد
الغذائية ، ومحطة الحاويات
وصوامع الفلال .

ورغم ما سبق فقد لوحظ ما يلي :-

١ - استبعاد بعض الأنشطة
من الخضوع لأحكام
القانون مثل الخدمات
المدنية التي كانت
تحصل على إعفاءات
في ظل القانون السابق
وهي منشآت الخدمات
في المدن والمجتمعات
العمرانية الجديدة ،
وكذلك شركات التأمين
، وتوظيف الأموال ،

والبنوك ، وبيوت
الخبرة .

٢ - أبقى القانون على نصرة
المادة (٢٠) من القانون
السابق ٢٣٠ لسنة
١٩٨٩ فيما يتعلق
بحصول العاملين على
١٠٪ على الأقل من
صافي الأرباح السنوية
مما يكون له آثار سلبية
على مشروعات
الاستثمار كثيفة رأس
المال وقليلة الأيدي
العاملة .

٣ - منح إعفاءات ضريبية
في حالات انقسام
الشركات يؤدي إلى
صفر حجم المشروعات
وانعدام المزايا المرتبطة
بالحجم الكبير من
الانتاج .

٤ - عدم ربط الحوافز
والإعفاءات بقدرة
المشروعات على
المساهمة في زيادة

الصادرات القومية أو
المساهمة فى علاج
مشكلة البطالة أو
القدرة على التطوير
التكنولوجى أو حماية
البيئة الخ .

٥ - عدم التفرقة بين نشاط
التخزين ونشاط
التصنيع أو التجميع
فيما يتعلق بالعبء
الضريبي المفروض على
مشروعات المناطق
الحررة رغم اختلاف
طبيعة كل نشاط ،
وتفاوت أهميته للتنمية
الاقتصادية .

٦ - عدم وجود فترات إعفاء
زمنية من الضرائب
والرسوم الجمركية
حيث تتحمل المشروعات
٥% من قيمة الواردات
من الآلات والمعدات
والأجهزة اللازمة
للإنشاء .

٧ - فرض الضريبة على

إجمالى إيرادات
المشروعات فى المناطق
الحررة وليس على القيمة
المضافة ، وهو ما لا
يكون فى صالح
المستثمرين لعدم النظر
إلى التكاليف التى
يتحملها المستثمر
للحصول على الإيرادات
مثلما هو الحال فى
المناطق الحررة فى معظم
الدول المتقدمة والنامية .

وهى ضوء ما سبق نأمل أن
تتصدى الدولة لعلاج تلك
الملاحظات وبيان حكم
المشروعات التى يتغير موقعها
الجغرافى أو نشاطها من
حيث التمتع بالإعفاءات
السابقة أو اللاحقة للتغيير ،
وبيان تفاصيل الإجراءات
والشروط التى أشار إليها
القانون بالنسبة للحصول على
الإعفاءات والحوافز أو
الحرمان منها أو الترخيص
بمزاولة النشاط ، وبيان

الجهة الادارية المنوطة
بتخصيص الأراضى المملوكة
للدولة أو للأشخاص
الاعتبارية العامة وإبرام
العقود الخاصة بها بالنيابة
عن الجهات المعنية . وذلك
بالإضافة الى بيان تفاصيل
إجراءات وقواعد إنشاء
المناطق الحررة الخاصة
والسياسية العامة التى تسير
عليها المناطق الحررة واللوائح
والنظم اللازمة لإدارة تلك
المناطق ، والرقابة عليها
وحرصاتها وتحصيل الرسوم
المستحقة للدولة وأجراءات
نقل البضائع وتأمينها ،
وتحديد مقابل الخدمات ،
وقواعد إزالة المباني والآلات
والمعدات على نفقة المستثمر
الخاصة ، وشروط الحصول
على تصريح العمل المهنى أو
الحرفى لحساب العامل
بصفة دائمة ، وتنظيم شئون
العاملين فى تلك المشروعات
..... الخ .

الجكود الدولية فى مجال مكافحة غسيل الأموال

إعداد / حنان سعد عبد الملاك

محامى ومستشار قانونى
خبير فى المعاملات المصرفية

مقدمة :

اتسعت وتمعدت الخطط والاستراتيجيات والاتفاقيات الدولية لكسر قيود غسل الأموال ، لذلك فمن الصعب العمل بها لأن غسل الأموال عملى ضخى وليس بالضرورة يمكن السيطرة عليه بواسطة الاتفاقيات الدولية وحدها .

إن أطراف عملية غسل الأموال غالباً ما تكون فى أكثر من بلد ولذلك يمكن إطلاق وصف الجريمة الدولية عليها أو لجريمة المتعددة الأطراف والمتعدية الدول .

وسنحاول فى هذا البحث إلقاء الضوء على الجهود الدولية فى هذا المجال ، حيث ركزت كل اتفاقية على جانب

من جوانب غسل الأموال ومكافحة مسبباتها أو منع ضخ الأموال الناتجة عن العمليات غير المشروعة فى حلقة المعاملات المشروعة وذلك على النحو التالى :

أولاً : اتفاقية فيينا (مكافحة غسل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات) .

ثانياً : مقررات وفاق بازل للرقابة على البنوك والتي انعقدت فى ١٥/٦/١٩٨٨ ويؤنيه ٢٠٠٤ وتتعلق بذور البنوك المركزية والبنوك عموماً فى مكافحة غسل الأموال .

ثالثاً : قوة العمل للمهمات

الدولية FATE أو GAFT فى ١٥/٩/١٩٨٩ وتهدف إلى تطوير استراتيجية مكافحة غسل الأموال والعمل على منع هذه الظاهرة .

رابعاً : المجلس الأوروبي نوفمبر ١٩٩٠ المتعلقة بتتبع ومصادرة الممتلكات الناتجة عن العمليات الإجرامية (الأموال القذرة) .

وفيما يلى الجهود والمؤتمرات التى بذلت وانعقدت على مدى قرن من الزمان فى مجال مكافحة ومنع غسل الأموال على المستوى الدولى والتى كانت نواة للجهود الدولية الحديثة .

الجرائم والقوانين :

■ يجب على كل دولة تبني مثل هذه الأسس كضرورة لمكافحة الجرائم وذلك استناداً للقوانين المحلية ، والملزمة دولياً بذاية من المنتج ، المصنع ، البائع ، المورع ، الشحن ، النقل ، الاستيراد أو التصدير للمواد المخدرة ، وأيضاً حتى الزراعة ، التمازك أو الشراء أو تحويل للثروة المعروفة أن مثل هذه الأموال ناتجة عن أية جرائم مذكورة عليه وكذلك تكتم أو إخفاء طبيعتها أو مصدرها أو مكان تجزئتها ، أو بيعها ، أو حركتها في من تجارة المخدرات .

■ يجب على كل دولة سن التشريعات التي تناسبها مع الأخذ في الاعتبار أصل وطبيعة أن هذه التشريعات مطبقة بشكل مطلق وفعال ضد هذه الجرائم لأنه يتم محاكمة مرتكبي هذه الجرائم

ومعاقبتهم طبقاً للقوانين المحلية .

التشريع والسلطات القضائية :

■ يجب على كل دولة سن تشريعات طبقاً لطبيعتها : الجرائم التي تتم داخل حدودها ، أو في مجالها الجوي ، والتي يمكن أن تصدر من أي من مواطنيها .

السلطات القضائية :

■ هي الإجراءات المقتنة نتيجة ارتكاب العمليات الإجرامية كما هو متعارف عليه في الاتفاقيات .

■ يجب على الدول أن تسعى لإنهاء المعاهدات والاتفاقات والترتيبات الثنائية أو الجماعية للحفاظ على تأثير التعاون الدولي المتزامن لمصادرة الممتلكات الناتجة من الاتجار في المخدرات .

■ يجب أن تخضع الإجراءات والمكليات المصادرة لجهة

محددة طبقاً للقوانين الداخلية والإجراءات الإدارية .

تسليم المتورطين :

■ يجب على الدول أن تتعهد فيما بينها بتسليم مثل هذه هؤلاء المجرمين طبقاً لمعاهدة تم الاتفاق عليها فيما بينهم .

■ في حالة ما لم يكن هناك قواعد قانونية ، من الممكن أن يحل محلها اتفاقية فيينا وتمتبر كقاعدة قانونية .

■ يجب أن تسمى الدول إلى تفعيل إجراءات التسليم وتبسيط المتطلبات المرتبطة بها .

■ يمكن أن يتم حجز الأشخاص المنتظرين للتسليم .

■ يجب على الدول أن تسعى لإنهاء المعاهدات الثنائية أو الجماعية وذلك لتتمكن من التنفيذ والوقوف على فاعلية نظام التسليم .

المساعدة القانونية الشاملة :

■ يساعد مثل هذا البيان على تفعيل خدمة الوثائق القضائية وتطبيق الأبحاث وإجراءات التعرف على الهوية والتتبع .

■ ولا يجب أن تخضع أى جهة للتعاون القانونى الشامل وذلك بناءً على الخلفية المتعارف عليها بسرية معلومات البنك .

■ فى غياب المعاهدات الثنائية ، يمكن لهذه الجهات أن تطالب بالتعاون القانونى من منظمة الأمم المتحدة بشرط التأكد من إجراءات التسليم للمجرمين فيما بين الدول .

الأشكال الأخرى للتعاون والتدريب :

يجب على كل جهة أن تبادر بتطوير وتحسين البرامج التدريبية المتخصصة لتطبيق القانون ويجب على القائمين على ذلك التعامل بالطرق والتقنيات

وقنوات التعرف الحديثة المستخدمة فى مثل هذه الإجراءات .

المواد المستخدمة

باستمرار فى تصنيع

المواد المخدرة أو

مكوناتها :

■ يجب على الدول أن تأخذ الأسس التى تراها مناسبة لمكافحة التلاعب بالمواد المستخدمة فى أغراض تصنيع المخدرات والمواد المكونة لها ويجب عليها أن تتعاون مع بعضها البعض إلى أن تصل إلى موقف نهائى فى هذا الموضوع ، ولكى تصبح قادرة على التحكم فى هؤلاء الأشخاص والمؤسسات الكبرى المتورطة فى صناعة وتوزيع مثل هذه المواد .

■ تراكم مثل هذه المواد فى حوزة المصنعين والموزعين .

أسس العمل لمحو

زراعة المخدرات

والمواد المرتبطة بها

والطلب على المخدرات والمواد المرتبطة بها :

■ يجب على كل جهة أن تطبق أسساً مناسبة لمكافحة زراعة المواد المخدرة ومحو النباتات المرتبطة بها يجب أن تحترم تلك الأسس الحقوق الأساسية للإنسان وأن تأخذ أيضاً فى الاعتبار تجارتها ، والأحداث العالمية باستخدامها ، وذلك لحماية البيئة .

أسس أخرى مرتبطة بها :

■ النقل البحرى .
■ الوثائق التجارية الخاصة بالتصدير .
■ تجارة المخدرات عبر البحار .
■ مناطق التجارة الحرة والمطارات .

■ المعلومات المفصّل عنها .

منذ عام ١٩٨٨ ، تبنت

اتفاقية فيينا بعض

الاقتراحات :

■ هناك إلزام "لتجريم غسل

الأموال عن تجسّارة
المخدرات بإجراء تحقيقات
مشتركة حول غسل
الأموال .

■ التبادل ما بين الدول ذات
المعاملات فى القضايا
المتعلقة بغسل الأموال .

■ التـمـاـون فى إدارة
التحقيقات .

■ إن مبدأ السرية البنكية لا
يجب أن يدخل فى
التحقيقات القضائية إذا
تم الاتفاق على ذلك ضمن
سياق التعاون الدولى .

**ثانياً : مقررات وفاق بازل
للقابة على البنوك**

١٩٨٨/١٢/١٥ & ٢٠٠٤/٦

منذ ديسمبر ١٩٨٨ ، أقرت
البنوك المركزية الاحتياج إلى
إرساء بعض المبادئ الدولية
لتخطى الفروق فى تطبيق
أنظمة الرقابة على مستوى
جميع الدول الأعضاء .

ودعت هذه الإجراءات إلى
الحاجة لتفعيل عملية التعرف
على هوية العميل ، وقوانين

التطابق ، واللوائح المرتبطة
بالعمليات المالية ورفض
العمليات التى تبدو مرتبطة
بغسل الأموال مع السلطات
التي تقوم بتنفيذ القوانين .

الإعلان عن هذه المبادئ
أصبح أكثر إقناعاً وملاءمة ،
خاصة من المتخصصين فى
القطاع المالى وتم الأخذ
بمبادئه وتريفاته وتطابقه
وتعاونيه الشامل فى حفظ
الوثائق والقرارات فى العديد
من الأدوات التى تخاطب
نفس الأشخاص .

وبشكل عام ، فإن إعلان هذه
المبادئ يعتمد على مبادئ
أخلاقية تشجع إدارة البنك
على وضع إجراءات فعالة
للتأكيد على أن جميع
الأشخاص الذين يديرون
العمل فى مؤسساتهم معروفة
هويتهم ومعاملاتهم ، أما عن
تلك المعاملات التى تظهر غير
شرعية يجب تجنبها ، لذلك
يجب تحقيق التعاون مع
السلطات التنفيذية ، إن إقرار
المبادئ وثيقة لا تعتبر قانونية
ويعتمد تطبيقها على

الممارسات المحلية والقانونية .
إعلان هذه المبادئ يشمل :

(١) الغرض :

أن بعض الخطوط العريضة
لسياسات وإجراءات إدارة
البنك يجب أن تؤكد أنها
الإجراءات الصحيحة التى يتم
تطبيقها داخل مؤسساتهم
بأسلوب يساعد على الحد من
غسل الأموال من خلال
الأنظمة البنكية .

(٢) التعرف على هوية العميل :

بأسلوب يؤكد على أن النظام
المالى لا يستغل كقنوات
للأموال المجرمة ، لذلك يجب
على البنوك المسئولة أن تبذل
جهوداً حقيقية لتحديد هوية
كافة عملائها الذين يسعون
للحصول على الخدمات التى
تقدمها تلك البنوك .

(٣) التطابق مع القانون :

يجب أن تؤكد إدارة البنك أن
العمل يتم طبقاً لأعلى الأسس
الأخلاقية وأن اللوائح
والقوانين التى تحكم العمليات
المالية تلتزم بها .

(٤) التعاون مع السلطات التنفيذية للقانون :

يجب أن تتعاون البنوك كلية مع السلطات التنفيذية المحلية ، عن طريق تشريعات خاصة ترتبط بسرية بيانات العميل .

(٥) الالتزام بإعلان المبادئ :

يجب أن تبني كافة البنوك سياسيات تتضمن مبادئ توضع في شكل إعلان يؤكد أن جميع العاملين فيها ، مهما كانت مواضعهم قد أخطروا بتلك السياسة في هذا الخصوص .

ثالثاً : قوة العمل للمهمات المالية FATF أو GAFI في ١٩٨٩/٦/١٥

منذ أن بدأت نشاطها بواسطة الدول الصناعية السبع الكبرى ، تم تأسيس قوة العمل للمهمات المالية بمضوية ٢٦ دولة ، وقد قامت بتطوير استراتيجية لمكافحة غسل الأموال ، وهذه الاستراتيجية تقوم على أربعين توصية نشأت على أسس وطنية شرعية تكافح

غسل الأموال في دول عديدة . تناقش التوصيات الأربعون لقوة العمل للمهمات المالية عدداً كبيراً من الموضوعات الضرورية اللازمة لأي برنامج فعال لمكافحة غسل الأموال .

وبالنسبة لقوة العمل ، يتمتع المجال لمثل هذه الاتفاقات المبرمة والتي ينتج عنها معاهدات عن السرية البنكية وهذا يعتبر عبأ كبيراً على البنوك في التعرف على عملائها "اعرف عميلك" وأن تكون صارمة للتحقق من مصادر النقود المودعة .

هناك اقتراحات لأسس أكثر صرامة لمكافحة غسل الأموال قد تم صياغتها من قبل قوة العمل للمهمات المالية FATF متضمناً ذلك تقديم عروض لتشكيل فوق منظمة لتطبيق القوانين .

وتلقى مسئولية جنائية على المؤسسات للإبلاغ عن العمليات المشبهة فيها .

وعلى سبيل المثال ففي الوقت الحالي يعتبر موظفو

المؤسسات المالية هم المسئولون قانوناً ، في الولايات المتحدة الأمريكية وفي كافة دول العالم التي تطبق نظم غسل الأموال .

بعض التعليقات الهامة على التوصيات :

■ يجب على كل دولة اتخاذ خطوات اتقاقية فيينا والتصديق عليها .

■ يجب فهم قوانين سرية المؤسسات المالية لكي لا تؤثر سلباً على تطبيق التوصيات .

■ يجب إخضاع المؤسسات المالية بقدر الإمكان وكذلك جميع العاملين فيها إلى المساءلة القانونية .

■ يجب أن تطبق التوصيات ليس فقط على المؤسسات المالية بل على المؤسسات غير المالية .

■ لا يجب على المؤسسات المالية أن تحتفظ بحسابات مجهولة الهوية أو حسابات لشخصيات وهمية .

■ يجب على المؤسسات المالية أن تأخذ مسئولية الحصول على أسس المعلومات الصحيحة عن هوية الأشخاص المفتوحة حساباتهم بتوكيلات .

■ يجب على المؤسسات المالية الاحتفاظ بسجلات ومستندات العمليات المشتبه فيها لفترة لا تقل عن خمس سنوات .

■ يجب على المؤسسات المالية اهتماماً خاصاً لكافة العمليات المعقدة ، الكبيرة وغير المعتادة ، والأشكال غير المعتادة من العمليات والتي لا تحمل أى شرعية اقتصادية أو أغراض قانونية .

■ إذا ما اشتبهت المؤسسة المالية فى أى عمل يجب أن يكون مصرح لها قانوناً الإبلاغ بحياضية عن العمليات المشتبه فيها للسلطات المختصة .

■ لا يجب على المؤسسات

المالية تحذير عملائهم عندما يتم الإبلاغ عنهم إلى السلطات المختصة .

■ يجب على المؤسسات المالية تطوير برامج مكافحة غسل الأموال إلى الحد الأدنى بـ :

(أ) السياسات الداخلية .

(ب) التدريب الداخلى المستمر للعاملين .

(ج) التفتيش والمراجعة الداخلية وذلك لاختبار النظم .

■ يجب على المؤسسات المالية التأكيد على فروعها الداخلية والخارجية تطبيق نفس الإجراءات .

■ يجب على الدول توظيف وتيسير النظام المعمول به فى البنوك والمؤسسات المالية ويجب على الوسطاء تقديم تقارير عن تحويلات العملة الخارجية والداخلية والتي تزيد عن مبالغ معينة مقومة بالعملة المحلية .

■ يجب على السلطات التي

تقوم بالرقابة على البنوك والمؤسسات المالية أن تتأكد أن هناك برامج وسياسات قد تم وضعها لمراقبة غسل الأموال .

■ يجب على السلطات المختصة أن تقوم بإصدار دليل إرشادى .

■ يجب تقدير التدفقات المالية مهما كانت عملتها ، والناجمة من المصادر المختلفة بالخارج والمرتبطة بالرقابة الدولية على البنوك والأسس المالية الدولية وذلك لتحسين الدراسات الدولية والتحكم فيها .

■ يجب أن يكون هناك سلطة لاتخاذ الإجراءات الفورية رداً على الدول الأجنبية بخصوص التجميد وإجراءات المضادة والممتلكات الأخرى .

■ يجب أن يكون لدى الدول والتشريعات الصالحة لتبادلها مع الدول الأخرى .

■ يجب أن تجرم كل دولة عمليات غسل الأموال .

بالرغم من وجود أسس دولية لمكافحة غسل الأموال ، طبقاً لتصريحات السيد جيان سبريتيلس ، رئيس قوة العمل للمهمات FATF فإن التوصيات الأربعين تغطي الإجراءات القانونية والمالية والرقابية والتنفيذية والدولية التي يجب أن تتبعها الحكومات لمكافحة غسل الأموال .

لقد أصبحت هذه التوصيات التي أصدرت أولاً عام ١٩٩٠ وروجت في عام ١٩٩٦ مقبولة دولياً في هذا المجال لقد ساعدت عمليات الرقابة لقوة العمل للمهمات المالية وخاصة عمليات التقييم الشاملة ، تيسير التشريع للقوانين المتعلقة بغسل الأموال في العديد من الدول الأعضاء ، لقد شجعت قوة العمل للمهمات المالية FATF تشكيل لجنة إقليمية لمكافحة غسل الأموال ، والتي

عملت بدورها كقطب محورية لمبادرات مكافحة غسل الأموال في هذه الأقاليم وأخيراً طلبت حكومات الدول الصناعية السبع الكبرى والتي اجتمعت في دينغبر في يونيو ١٩٩٧ ، من قوة العمل للمهمات المالية ليس فقط أن تستمر في عملها الحالي ولكن أن تقوم بفحص وسائل تطويرها على مدار السنوات المقبلة .

أصدرت قوة العمل للمهمات المالية FATF حديثاً تقريراً سنوياً خاصاً يبحث في ما وراء التقارير الدبلوماسية التي تشير إلى دول بعينها ، والهدف هو ضغوط أخلاقية للتأكيد على بعض الخطوات العملية اللازمة التي تتوافق مع أهداف أعضاء قوة العمل للمهمات المالية .

لقد وضعت قوة العمل للمهمات المالية FATF لنفسها هدفاً هو تقييم القوانين والآليات المطبقة لمكافحة غسل الأموال في

دولها الأعضاء ، على سبيل المثال قد تم مراجعة لوكسمبورج في أوائل عام ١٩٩٨ .

أشار التقرير الأخير الصادر عن قوة العمل للمهمات المالية FATF في فبراير ٢٠٠٠ إلى أنه قد طرأ تغيير في أهداف غاسلي الأموال نحو مكاتب الصرافة ، شركات التأمين ، واستخدام الوسائل الإلكترونية لتغيير العملة بشكل مطرد ، لأن القليل منهم على دراية بالاستثمار في بورصة الأوراق المالية ، وتعتبر شبكة الإنترنت محط الاهتمام وقد لوحظ الإقبال المتزايد في استخدامها ، وأصبحت النقود الالكترونية أيضاً تكتسب نفس الاهتمام .

وهناك عنصر جديد هو محو الأموال : وبالتالي فالمؤسسات الغير بنكية سوف تؤدي إلى نفس الخدمة للمستفيدين الذين لا يملكون حسابات بنكية ، غالباً ما يستخدمون هؤلاء المحولين ،

وهذه العمليات أصبحت ذات انتشار واسع .

يلقى التقرير الضوء على الاحتياج لمختصين أمثال الموثقين والمحامين والمحاسبين ليقوموا بدور الخبراء الماليين ويلقى التقرير أيضاً على توكيدات المقاولات والكازينوهات وتجار الجواهر.

من الإنصاف أن نقول بأن قوة العمل للمهمات المالية FATF بفريقها الصغير قد حققت إنجازاً كبيراً على الأقل نشر الوعى على مستوى العالم بتعبيرات غسل الأموال وانسجام وتوافق الجهود المبذولة من قبل كل دولة .

وأصبحت قوة العمل للمهمات المالية تركز في الوقت الحالى على ثلاثة مجالات :

■ نشر رسالة مكافحة غسل الأموال لجميع القارات والأقاليم فى جميع أنحاء العالم .

■ تحسين أسلوب تطبيق التوصيات الأريمين على مستوى الدول الأعضاء .

■ تقوية عملية مراجعة طرق غسل الأموال وأسسها .

من أهم ما تم إنجازه فى الاثنى عشر شهراً الماضية متضمناً تلك العضوية الدائمة للأرجنتين والبرازيل والمكسيك وتطوير وجودها الإقليمى وتحسين نظم مكافحة غسل الأموال فى الدول الأعضاء خاصة النمسا .

فى فبراير عام ٢٠٠٠ قررت قوة العمل للمهمات المالية FATF تعليق عضوية اللجنة فى يونيو ٢٠٠٠ إذا لم تتخذ إجراءات ضد دفلتر التوفير غير معلومة الهوية وذلك ضمن سياساتها للأعضاء الذين لا يقومون بتطبيق التوصيات الأريمين ، وقد قامت الحكومة النمساوية باتخاذ الخطوات المناسبة لتوافق هذه المتطلبات

الخاصة بال FATF لتجنب تعليق عضويتها .

لقد استكملت الـ FATF أول إعلان لها لتطوير العمل مع الدول غير المتعاونة فى مجال الإرهاب من المهم ملاحظة ما اعتبرته قوة العمل منهاجا للتعامل مع الدول الغير متعاونة وهى كالتالى :-

بيان بالأسلوب المتبع للتعرف على الدول التى يمكن القول بأنها "غير متعاونة فى مجال مكافحة الإرهاب"

أ - ثغرات القوانين المالية

■ لا توجد قوانين أو رقابة كافية على المؤسسات المالية .

■ القواعد غير الكافية لترخيص وإنشاء المؤسسات المالية متضمنة تقييم خلفيات الإدارة المالكن المستفيدين .

■ عدم كفاية المتطلبات الخاصة بالتعرف على هوية العميل فى المؤسسات

المالية .

■ الإضراط في أسس السرية المتبعة في المؤسسات المالية.

■ نقص النظم الخاصة بالإبلاغ عن العمليات المشتبه فيها .

ب - العقوبات المثارة بواسطة قوانين أخرى .

■ عدم كفاية متطلبات القوانين التجارية الخاصة بتسجيل الشركات أو المؤسسات المالية والكيانات القانونية .

■ نقص التعرف على هوية المالكين المستفيدين لكل من المؤسسات التجارية والقانونية .

ج - العقوبات التي تعوق التعاون الدولي .

■ القوانين واللوائح التي تمنع تبادل المعلومات هنا بين السلطات التي تدير عمليات مكافحة غسل الأموال أو أنهما لا يفيان

أسلوباً واضحاً أو تخضع هذه المعلومات لقوانين صارمة .

■ منع السلطات الإدارية من إجراء التحقيقات أو المساءلات مع الوكلاء أو من لهم حسابات أجنبية بالخارج .

قوة العمل للمهمات المالية (FATF)

١ - قوة العمل للمهمات المالية (FATF) هي نظام محكم داخلياً هدفه تنمية وتطوير سياسات مكافحة غسل الأموال وتفعيل الإجراءات الجنائية للممكن من تحديد المصادر غير الشرعية ، تهدف هذه السياسات إلى منع استخدام هذه الإجراءات في المستقبل في عمليات إجرامية أو التأثير على النظام التشريعي في الأنشطة الاقتصادية ليس فقط الأعضاء في FATF بل أيضاً في الدول التي تتعاون مع قوة العمل للمهمات

المالية FATF الآن من ٢٦ دولة ومنظمين دوليين : تضم في عضويتها معظم المراكز المالية في الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية وآسيا ، فهو هيكل متعدد الضوابط - وهذا ضروري للتعامل - في مجال غسل الأموال - ووضع السياسات معاً - التي تمنح القوة للخبراء القانونيين والمحاسبين والمنفذين للقانون .

٣ - هذا الاحتياج يغطي كل الموضوعات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وانمكاساتها على رؤية التوصيات الأربعين لقوة العمل للمهمات المالية FATF - فالأسس التي اتفقت على تطبيقها قوة العمل للمهمات الدولية والتي شجعت كل الدول أن تتبناها قد روجعت وأنشئت التوصيات الأربعين في الاعتبار خبرات أكثر

ضرورية لخلق وتفعيل
أطر عمل مكافحة غسل
الأموال .

قوة العمل للمهمات المالية

FATF

التوصيات الأربعون المعدلة

والتوصيات الخاصة بتمويل

الإرهاب ٢٠ يونيو ٢٠٠٢

إن طرق وأساليب غسل
الأموال تتغير استجابة لتطور
ما تواجهه من إجراءات
مضادة ، ففي السنوات
الأخيرة لاحظت قوة العمل
للمهمات المالية أن هناك زيادة
أساليب معقدة مثل
الاستخدام المتزايد
للأشخاص والقانونيين لإخفاء
الملكية الحقيقية والإدارة
الفعلية لهذه الإيرادات غير
المشروعة ، إلى جانب زيادة
الاعتماد على المهنيين
(المحترفين) لتقديم
الاستشارات والمساعدة في
غسل الأموال الناشئة عن
نشاطات إجرامية ، وإلى
جانب هذه العوامل كانت

فهذه الأسس ليست
صعبة أو معقدة ، ولديها
القوة السياسية التي
تكسبها القدرة على
التحرك ، فهم لا يحاولون
الجمع بين التورط في
عمليات شرعية ولا تهدد
عملية تنمية الاقتصاد .

٦ - تلتزم الدول الخاضعة

لقوة العمل للمهمات
المالية FATF بقبول
قاعدة الخضوع
للاستفتاءات والمراجعات ،
فإن جميع الدول الأعضاء
لديهم تطبيقاًاتهم
للتوصيات الأربعين
مراقبتها بطريقة ذات
شقين : تقييم شامل
ومفصل والذي يخضع
لفحصه كل الدول
الأعضاء بالإضافة إلى أن
قوة العمل للمهمات المالية
تلتزم بفحص متبادل بين
الدول طبقاً للأسس
المعمول بها لتطبيق هذه

التوصيات

للتأكد من تنفيذها

من ست سنوات وأيضاً
لتعكس التغييرات التي
حدثت في قضية غسل
الأموال .

٤ - إن هذه التوصيات

الأربعين تضع أسساً لأطر
العمل للجهود المبذولة في
مجال مكافحة غسل
الأموال وهي مصممة
لتصبح تطبيقاً عالمياً ،
فهي تغطي النظام
الجنائي والقوة التنفيذية
والنظام المالي وتشريعاته
والتعاون الدولي .

٥ - في بداية تطبيق قوة

العمل للمهمات المالية
FATF لوحظ أن الدول
لديها أنظمة مالية
وقانونية متعددة لذلك لا
يمكن تطبيق أسس
موحدة ، وعلى ذلك فإن
هذه التوصيات هي مبادئ
العمل في هذا المجال
للدول لتطبيقها طبقاً
للظروف وأطر العمل التي
تغطي هذه الدول المتعددة
منزلة كل منها على حدة

هناك خبرة قوة العمل للمهمات المالية والمكتسبة من خلال التعامل مع الدول والمناطق غير المتعاونة ، إضافة إلى عدد من المبادرات الوطنية والدولية ، كل ذلك دفع قوة العمل للمهمات المالية لمراجعة وتعديل التوصيات الأربعين لتصبح إطار عمل شامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وحالياً تدعو قوة العمل للمهمات المالية جميع البلدان لاتخاذ الخطوات الضرورية لإيجاد أنظمة وطنية خاصة بها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الالتزام بالتوصيات الجديدة التي أعدتها قوة العمل وتطبيق هذه الإجراءات بكفاءة وفعالية .

لقد كانت عملية المراجعة الهادفة إلى تعديل التوصيات الأربعين عملية شاملة وموسعة فأتاحت المشاركة فيها لجميع أعضاء المجموعة ولغير الأعضاء والمراقبين

والقطاع المالى إضافة إلى القطاعات الأخرى والأطراف المهتمة ، كما أتاحت عملية الاستشارات مجالاً واسعاً لتقديم معلومات شاملة ، والتي أخذت بعين الاعتبار في عملية المراجعة .

ولا تنطبق التوصيات الأربعون المعدلة حالياً في غسل الأموال فقط تتعداه لتشمل تمويل الإرهاب ، عندما تضاف هذه التوصيات الثماني الخاصة بتمويل الإرهاب فإنها توفر إطار عمل معزز وشامل ومتناسق لاتخاذ إجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، كما لا يخفى على المجموعة اختلاف الأنظمة القانونية والمالية للدول المعنية ومن هنا فإنه لا يمكن لجميع هذه الدول اتخاذ إجراءات متطابقة لتحقيق الهدف المشترك ، خصوصاً ما اتصل منها بالمسائل التفصيلية .

بناءً على ذلك فإن التوصيات تضع حد أدنى للمعايير التي

ينبغي على الدول وفقاً لها اتخاذ الإجراءات التفصيلية بمقتضى الظروف الخاصة لكل دولة من هذه الدول ، وحسب أطر العمل الدستورية ، أن التوصيات تغطي جميع الإجراءات التي ينبغي على الأنظمة الوطنية تطبيقها ضمن نظامها القضائي الجنائي وأنظمة القوانين بالإضافة إلى الإجراءات الوقائية التي يتوجب اتخاذها من قبل المؤسسات الأخرى والهيئات المهنية إلى جانب الاعتماد على التعاون الدولي في هذا المجال .

لقد صيغت التوصيات الأربعون الأصلية لقوة العمل للمهمات في عام ١٩٩٠ كمبادرة هدفها مكافحة إساءة استخدام الأنظمة المالية من قبل أشخاص يقومون بعمليات غسل أموال المخدرات وفي عام ١٩٩٦ جرت مراجعة التوصيات الأربعين الصادرة في العالم ١٩٩٦ أكثر من ١٣٠ دولة بحيث اعتبرت هذه

التوصيات المعيار الدولي لمكافحة غسل الأموال .

فى أكتوبر ٢٠٠١ قامت قوة العمل للمهمات المالية بتوسيع تكليفها الرسمى ليشمل التعامل مع مسألة تمويل الإرهاب وتحثوى هذه التوصيات على مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى مكافحة تمويل الأعمال والمنظمات الإرهابية وهى تعتبر بمثابة تنمة التوصيات الأريمين .

يتمثل المنصر الأساسى فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فى حاجة أنظمة الدول إلى المراقبة والتقييم ، بما يتعلق بهذه المعايير الدولية ، وقد أجريت تقييمات مشتركة من قبل قوة العمل للمهمات المالية وهيئات إقليمية تعمل على شاكلتها بالإضافة إلى تقييمات يجريها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وهذه التقييمات تعتبر آلية هامة لضمان تطبيق توصيات قوة

العمل للمهمات المالية بفعالية من قبل الدول جميعا .

رابعاً : المجلس الأوروبي :

فى الثامن من نوفمبر ١٩٩٠ فتح المجلس الأوروبي باب التوقيع على الاتفاق رقم ١٤١ لغسل الأموال لتتبع ومصادرة الممتلكات الناتجة عن العمليات الإجرامية ، ويرتبط الاتفاق بالمبادرات المشار إليها طبقاً لاتفاق ستراسبج .

لقد كانت هذه هى الوثيقة الدولية التى تتناول "الأموال القذرة" الناتجة من مصادر مختلفة ، مثال : المخدرات ، تجارة الأسلحة ، الإرهاب وتجارة الرقيق .

يجرم الاتفاق غسل الأموال أو أى أنشطة أخرى متماثلة تدخل فى إطار الجرائم عادة ما يظهر غسل الأموال فى اطر دولية لكى يتم التعرف عليها بشكل أفضل لمعرفة مصادر هذه الأموال والأسس المتبعة على المستوى الوطنى ، لأنه بدون وضع التعاون

الدولى فى الاعتبار سوف تظل هذه الجهود محدودة للغاية .

أهم التعليقات على الاتفاق :

الفرض :

إن إحدى طرق مكافحة الجريمة هو تجريم العمليات التى تسبق الجريمة ، وهذا يتطلب نظام عمل جيد للتعاون الدولي .

أسس مصادرة الممتلكات :

يجب على كل جانب أن يتبنى الأسس التى يراها ضرورية لتمكنه من مصادرة الممتلكات المستخدمة أو التى ينوون استخدامها لارتكاب أعمال إجرامية والممتلكات المرتبطة بمثل هذه العمليات .

التقنيات الخاصة لعمل

التحقيقات :

تحتاج عملية تشريع القوانين إلى تعديل للتمكن من التعرف على الهوية وتتبع الأموال التى تتعرض للمصادرة ويجب منح السلطة للقضاء لتفعيل

وفرض سلطاته على البنوك ،
وأن يتم السماح بالتحفظ على
السجلات المالية والتجارية .

جرائم غسل الأموال :

تعتبر معرفة النية أو الغرض
عنصراً من عناصر الاستدلال
على الجريمة بواسطة
الظروف الحقيقية
والموضوعية ، ويمكن اعتبار
الآتى كنوع من الجرائم ، فى
حالة أن ... المتهم بالإجرام :

١ - قد تخلص من الممتلكات .
٢ - كان غرضه هو الأرباح .

٣ - كان غرضه هو التشجيع
على الاستمرار فى الأعمال
الإجرامية .

وجوب تقديم المساعدة :

يجب على جميع الأطراف ،
تقديم أكبر قدر من المساعدة
فى التعرف على العمليات
الإجرامية ومتابعة نتائجها
والممتلكات الأخرى المصادرة .

وجوب تنفيذ الأنسب المؤقتة :

يجب اتخاذ إجراءات مؤقتة
مثل تجميد أو مصادرة أو منع

التعامل أو التحويل أو إيداع
الأموال التى يمكن فى مراحل
لاحقة أن تكون موضع
مساءلة .

وجوب المصادرة :

يجب على الطرف الذى يمكن
أن يتلقى طلباً من طرف آخر
لمصادرة الممتلكات المتورط
فيها عن عمليات إجرامية أو
ممتلكات ، وتكون واقعة ضمن
حدود أراضيها ، ويجب أن
توقع المصادرة طبقاً
لأحكامها .

السجن بالخطأ :

لا يجب على الطرف المطلوب
منه لتوقيع السجن بالخطأ
بأى حال من الأحوال أن يقيد
حرية شخص كنتيجة لطلب
طرف آخر دون إبداء الأسباب
التي توجب ذلك .

رفض أو تأجيل التعاون :

يمكن أن يتم رفض التعاون
لعمل منافٍ للأنظمة القانونية
بفرض تهديد السيادة أو
الأمن ، أو أمر عام ذات
مصلحة ضرورية ، وذلك

إذا كانت التهمة سياسية أو
مالية .

التأجيل :

يمكن للطرف المطلوب منه
التعاون إذا ما كان هذا العمل
مسوف يؤدي إلى تعطيل
التحقيقات لسلطاتها :

أخذ القرارات الدولية فى الاعتبار :

عندما يتم تفعيل النداء
للتعاون ، يجب على الطرف
المتعاون أن يأخذ فى الاعتبار
جميع القرارات القضائية
للطرف الآخر تجاه حقوق
الأطراف الأخرى المعنية .

وجوب تقديم أسباب :

يجب على الطرف المطلوب
منه التعاون تقديم أسباب
لقرار الرفض ، أو التأجيل أو
أية تعاون مشروط .

إجراء المعاهدة :

أى طرف فى أى وقت يمكنه
أن ينضم إلى هذه المعاهدة
بواسطة إخطار موجه إلى
سكرتير عام المجلس
الأوروبى ■

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتمويل التنمية المستدامة طبقا لنظام B.O.T

دكتور / سمير سعد مرقس

- أستاذ المحاسبة والضرائب بالجامعة الأمريكية .
- نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الفكر المحاسبى الجديد .
- عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية .
- عضو جمعية المحاسبين الأمريكية . AAA
- عضو جمعية الضرائب الدولية .

بين التنمية المستدامة وتوافر البنية الأساسية ومشروعات المرافق العامة من مياه شرب وصرف صحى وكهرباء والمواصلات وشبكة الطرق والاتصالات والمدارس والمستشفيات الخ .

إضافة إلى أن ذلك يرتبط أيضا بسياسية الدول بالاتجاه نحو الخصخصة بتغير دور الدولة من التدخل فى النشاط الاقتصادى بشكل مباشر الى التخطيط التأشيرى وتعزيز دورها كدولة حارسه .

كل ذلك جعل الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على تدعيم التنمية المستدامة من خلال تدعيم الخدمات والمرافق العامة لارتباطها الطردى من ناحية وارتباطها

وكذلك أثره على الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات ومساهمة هذه المشروعات فى تشغيل العمالة والقضاء على البطالة وأخيراً أثر هذه المشروعات الايجابى على نشاط شركات التأمين والبنوك .

مقدمة

هناك اتجاه متنامى فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية بالتنمية المستدامة باعتبارها مسئولية الأجيال الحالية تجاه الأجيال القادمة.

وقد اجمع الباحثين والكتاب على أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية وعموماً وجذب الاستثمارات وبين توافر بنية أساسية ملائمة ، وأن هذه العلاقة الحتمية تزداد أهمية

ABSTRACT

يتناول هذا البحث مشكلة تمويل التنمية المستدامة سواء على مستوى الدول المتقدمة أو النامية ويخاطبة الأخيرة التى تعاني من ندرة الموارد اللازمة لتمويل هذه المشروعات ولما كانت التنمية المستدامة تعتمد بشكل أساسى على توافر البنية الأساسية ومشروعات المرافق العامة فى ظل الضغوط التموينية ومن ثم كان لابد من انتهاج أسلوب غير تقليدى فى التمويل من خلال مشروعات

B.O.T .

وأوضح الباحث مزايا تنفيذ مشروعات التنمية المستدامة من خلال نظام B.O.T على كل من الدخل القومى والناتج القومى والادخار القومى

بالتنمية عموماً من ناحية أخرى .

طبيعة المشكلة :

انتهينا إلى هناك علاقة بين التنمية المستدامة وتوافر البنية الأساسية والخدمات بالنسبة للدول عموماً والدول النامية بشكل خاص حيث تصطدم هذه العلاقة بمشكلة عدم توافر الموارد اللازمة لإنشاء البنية الأساسية والخدمات في ظل ظروف المعجز في موازنات هذه الدول وزيادة الإنفاق العام مع نقص الموارد العامة مما يجعل الأساليب التقليدية غير كافية وغير مناسبة لمعالجة هذه المشكلة لأنها تؤدي إلى زيادة المعجز في الموازنات والدين العام الداخلي والخارجي مما يترتب عليها آثار سلبية على كل من اقتصاد الدولة والأحوال المعيشية للمواطنين ومن ثم نحتاج إلى أسلوب لا يلقي بأعباء جديدة على موازنة الدولة وفي نفس الوقت يعمل على توفير خدمات البنية الأساسية والمرافق العامة .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تفعيل التنمية المستدامة في ظل نقص الموارد العامة من خلال استخدام أساليب بخلاف تمويل عجز الموازنة أو زيادة الدين الداخلي أو الخارجي لتمويل المرافق العامة والبنية الأساسية والإسراع في تنفيذها بحيث لا يرتبط ذلك بموارد الدولة ، ومن أساليب المقترحة أسلوب التمويل خارج الموازنة والذي يتضمن أسلوبين التأجير التمويلي وكذلك تنفيذ مشروعات البنية الأساسية باستخدام نظام B.O.T وقد اختار الباحث الأسلوب الأخير لأنه أكثر مناسبة لتمويل البنية الأساسية والمرافق العامة التي ترتبط مباشرة بالتنمية المستدامة كما تقدم .

تقسيمات البحث :

سيتناول الباحث هذا البحث من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول :

التعريف بنظام B.O.T كأسلوب لتمويل مشروعات المرافق العامة والبنية

الأساسية ومزاياه وأنواعه .

المبحث الثاني :

أثر تمويل المرافق العامة والبنية الأساسية بنظام B.O.T على من الدخل القومي وميزان المدفوعات .

المبحث الثالث :

أثر تنفيذ المشروعات بنظام B.O.T على الموازنة العامة للدولة .

المبحث الرابع :

أثر تنفيذ المشروعات بنظام B.O.T على تشغيل العمالة والقضاء على البطالة .

المبحث الخامس :

الأثر الاجتماعي والربحية القومية لتنفيذ المشروعات بنظام B.O.T والتنمية المستدامة .

المبحث السادس :

أثر تنفيذ المشروعات بنظام B.O.T على نشاط التأمين والبنوك .

المبحث الأول

التعريف بنظام B.O.T كأسلوب لتمويل مشروعات المرافق العامة والبنية الأساسية

ومزايا وأنواعه :

نظام B.O.T كأسلوب لتمويل المشروعات

يرى البعض أن نظام البناء والتشغيل ثم نقل الملكية هو أسلوب يتم به تمويل مشروعات البنية الأساسية كبدل لاستخدام موارد الموازنة العامة للدولة أو القروض الخارجية هي تمويل المشروعات .

مزايأ أسلوب : B.O.T

١ - توفير مصادر جديدة لتمويل مشروعات البنية الأساسية بما يقلل من الإنفاق الحكومي .

٢ - التعجيل بإنشاء مشروعات التنمية .

٣ - استفادة الحكومة من خبرة القطاع الخاص في إنشاء مشروعات البنية الأساسية وإدارتها قبل انتقالها .

٤ - المساهمة في نقل تكنولوجيا جديدة إلى الدول المضيفة .

٥ - المساهمة في تدريب العاملين المحليين على

أساليب هنية وتكنولوجية جديدة.

٦ - احتفاظ الحكومة بالسيطرة الإستراتيجية على المشروع الذي يتم إنشاؤه والذي مسئول ملكيته إلى الدول بعد انتهاء مدة التعاقد مع الشركة المنفذة .

تنوع وتعدد أشكال مشروعات B.O.T

تنوع وتعدد أشكال مشروعات B.O.T حيث يبلغ عدد الشائع منها ٢٧ نوعا هي كما يلي :-

١ - البناء - التشغيل - نقل الملكية B.O.T

٢ - البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية B.O.O.T

٣ - البناء والتمل والتشغيل B.O.O

٤ - التصميم والبناء والتمويل والتشغيل D.B.F.O

٥ - البناء والتأجير من الباطن ونقل الملكية B.R.T

٦ - لبناء ونقل الملكية والتشغيل B.T.O

٧ - التحديث والتشغيل ونقل

الملكية M.O.T

٨ - التحديث والتملك والتشغيل ونقل الملكية M.O.O.T

٩ - البناء والتملك والتأجير التمويلي ونقل الملكية B.O.L.T

١٠ - البناء والتشغيل والتأجير B.O.L

١١ - البناء والتملك والتأجير B.O.L

١٢ - البناء والتأجير ونقل الملكية B.L.T

١٣ - البناء والتشغيل وتجديد الامتياز B.O.R

١٤ - إعادة التأهيل والتملك والتشغيل R.O.O

١٥ - الشراء والبناء والتشغيل P.B.O

١٦ - التصميم والانشاء والادارة والتمويل والتشغيل D.C.M.F.O

١٧ - التصميم والترويج والبناء والتأجير والتمويل D.P.B.R.T

١٨ - الاستئجار والتجديد والتشغيل ونقل الملكية L.R.O.T

المشروعات بنظام B.O.T على الدخل القومي.

تتسم الدول النامية بظاهرة انخفاض الدخل القومي وعدم العدالة في توزيعه بين أفراد مجتمعاتها . ويرى أحد الباحثين أن الدخل القومي من الموضوعات التي حظيت باهتمامات كثيرة من الدول المتقدمة أو النامية ، والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، والمنظمة الدولية للتنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة ، ويعتبر الدخل القومي ونصيب الفرد من المؤشرات التي تستخدم في الوقت الحاضر للفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ويقصد بمؤشر الدخل القومي دراسة أثر المشروع الاستثماري المقترح على توزيع القيمة المضافة الصافية للاقتصاد القومي ، أي بعد استبعاد كافة المدفوعات المحولة للخارج ، وذلك بهدف الوقوف على كيفية توزيع القيمة المضافة بين مختلف

أو ظروف الدولة التي تستعين بهذا النظام ويعطى حرية كبيرة للاستعانة بشكل أو أكثر من هذه الأشكال خاصة مع تنوع وتعدد طبيعية مشروعات وأنشطة التنمية المستدامة والتي تشمل مجالات وأنشطة متعددة وكثيرة .

المبحث الثاني

أثر تمويل المرافق العامة والبنية الأساسية بنظام B.O.T على كل من الدخل القومي وميزان المدفوعات لا يقتصر نظام B.O.T على أنه مجرد نظام لتمويل المرافق العامة والبنية الأساسية وأما يتعدى آثاره ذلك إلى التأثير على كل من الدخل القومي والنواتج القومي والإدخار القومي ونظراً لأهمية هذه الجوانب فقد أفراد الباحث نوعاً لكل منها كما يلي :

الفرع الأول : أثر تنفيذ المشروعات بنظام B.O.T على الدخل القومي.

الفرع الثاني : أثر تنفيذ المشروعات بنظام B.O.T على ميزان المدفوعات

الفرع الثالث : أثر تنفيذ

١٩ - البناء والاستثمار والتشغيل ونقل الملكية B.R.O.T

٢٠ - الإنشاء والتملك والتشغيل والدعم ونقل الملكية B.O.S.T

٢١ - التأهيل والتأجير والتشغيل R.L.O

٢٢ - التأهيل والامتلاك ونقل الملكية R.O.T

٢٣ - البناء ونقل الملكية B.T

٢٤ - التصميم والبناء والتمويل والتشغيل D.B.F.O

٢٥ - التصميم والتشييد والإدارة والتمويل D.C.M.F

٢٦ - التطوير والبناء والتشغيل والنقل M.C.O.T

٢٧ - نظام مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام في مشروعات البنية الأساسية P.P.P

ويلاحظ التنوع والتعدد الكبير في الأنواع الذي يجعل هناك مجال كبير في الاختيار بينها بما يناسب ظروف المشروعات

المنه العاده

القيمة الاسمية لصافى القيمة المتوقعة المتولدة عن المشروع خلال سنة عادية - مختارة .

وتعتبر المشروعات الاستثمارية المطبقة بنظام B.O.T من العوامل التى يمكن أن تساعد الدولة فى تحقيق سياستها المتعلقة بزيادة الدخل القومى وبعدها توزيعه سواء بين أفراد المجتمع أو بين المناطق الموجودة فى الاقتصاد القومى .

ومن دراسة وتحليل ما سبق فإنه يمكن القول : بأنه يجب أن يكون الهدف الأساسى والنهائى لأى مشروع استثمارى يقام فى المجتمع هو أن يساهم بأكبر قدر ممكن فى الدخل القومى . والدخل القومى من منظور مشروعات البنية الأساسية المطبقة بنظام B.O.T هو القيمة المضافة الصافية ، فالقيمة المضافة هى مساهمة كل وحدة إنتاجية فى قيمة الإنتاج القومى ، وبالتالي يمثل قيمة الإضافة الجديدة التى

هذا المشروع صالحاً ويتم قبول المشروع ، أما إذا كانت سالبة فإنه يتم رفض المشروع .

٢ - حساب القيمة الحالية للقيمة المضافة وهى تتمثل فى الفرق بين القيمة الحالية لقيمة الإنتاج بسعر السوق والقيمة الحالية لعوامل الإنتاج مضافاً إليها القيمة الحالية لقسط الإهلاك وكذلك القيمة الحالية للقيمة المضافة المحولة للخارج .

ويحتسب هذا المؤشر باستخدام معدل الخصم الاجتماعى وهو بمثابة معدل تتناقض به القيمة التى يعطيها المجتمع للمنافع والتكاليف المستقبلية ، وإذا كانت قيمة هذا المؤشر موجبة يكون الاستثمار فى هذا المشروع صالحاً ويتم قبول ، أما إذا كانت سالبة فإنه يتم رفض المشروع .

٣ - معامل التوزيع الإقليمى = القيمة الاسمية للمنافع المتوقع أن يحصل عليها الإقليم خلال

الفئات والأقاليم فى الدولة ، ومدى توافق نمط هذا التوزيع مع سياسة الدولة وأهدافها وأولوياتها فى هذا الشأن ، وفى حالة وجود أى تعارض يتم لإجراء بعض التعديلات على التوزيع المقترح بالقدر الذى يمكن الوصول إلى الأثر الاجتماعى المرغوب فيه للتوزيع ، كالمساهمة فى تقريب الفوارق فى مستوى المعيشة والرفاهية بين أفراد المجتمع .

وهناك ثلاث مؤشرات لقياس أثر تنفيذ مشروعات البنية الأساسية المطبقة بنظام B.O.T على الدخل القومى وهى :

١ - حساب القيمة المضافة الصافية خلال فترة حياة المشروع وهى عبارة عن الفرق بين إجمالى قيمة الإنتاج بسعر السوق ومجموع قيم عوامل الإنتاج مضافاً إليها مجمع الإهلاك خلال حياة المشروع .

فإذا كانت قيمة هذا المؤشر موجبة يكون الاستثمار فى

يمكن الحصول عليها بطرح الاستهلاك الذى اتفق فى سبيل الحصول على الناتج الكلى من الناتج الكلى . ومن ثم فإن مشروعات البنية الأساسية المطبقة بنظام B.O.T والتى تعمل على زيادة الدخل القومى ، يكون لها الأولوية والاهتمام من قبل الحكومات الدول عند المفاضلة والاختيار بين البدائل المطروحة لديها .

الفرع الثانى

أثر تنفيذ مشروعات B.O.T على ميزان المدفوعات

تعانى معظم الدول النامية فى الوقت الراهن من مشكلة المعجز الحاد والمزمّن فى موازين مدفوعاتها ، وذلك بصورة أصبحت تهدد بشكل خطير إمكانيات النمو الاقتصادى فى هذه الدول ، أما الاقتصاد المصرى فإنه يعانى من خلل من ميزان مدفوعاته تمتد جذوره منذ بدء سياسات الانفتاح الاقتصادى فى أوائل السبعينيات حيث شهدت

الواردات نمواً مستمراً لم يوازن بنمو مماثل فى الصادرات مما أدى إلى انخفاض كبير فى سعر صرف الجنيه المصرى خلال هذه الفترة وتدهوره خلال عقد الثمانينات ، أما فى التسعينات فقد تحقق استقراراً فى سعر الصرف وزيادة الاحتياطى فى البنك المركزى ، مما يعنى تمتع الاقتصاد المصرى بوجود فائض فى ميزان المدفوعات ، ولكن الأمر اختلف منذ عام ١٩٩٧ حيث ازدادت الواردات بمعدلات كبيرة حيث زادت فى عام ١٩٩٨ إلى أعلى معدل لها إذا بلغ هذا المعدل ٢١٪ مقارنة بالنسبة السابقة وانخفضت الصادرات فى السنة نفسها بحوالى ١٩٪ مما أدى إلى زيادة كبيرة فى عجز ميزان المدفوعات .

ولقد حاولت الحكومة أن تعالج هذا الخلل ولكن بعد فوات الوقت المناسب عن طريق استخدام الاحتياطى والاقتراض من الخارج ، إلا أن هذا قد أدى إلى فقد ما لا

يقبل عن ٨ مليارات من الدولارات الاحتياطية فى البنك المركزى وزيادة الاقتراض من الخارج عن طريق طرح السندات الدولية بمبلغ ١,٥ مليار دولار وهذا كله لم يؤدى إلى معالجة الخلل فى ميزان المدفوعات وفى ضوء هذه الظاهرة التى تعانى منها كثير من الدول النامية ، فإن هذه الدول تسعى إلى الاهتمام وتشجيع المشروعات التى تساعد على توازن ميزان المدفوعات للدولة ، وفى هذا الإطار فإن مشروعات البنية الأساسية المطبقة بنظام B.O.T تتميز بقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية الخارجية إلى الدولة مانهة الامتياز ، وهذا يؤدى إلى حدوث فائض فى ميزان المدفوعات لصالح الدولة .

ولقياس أثر تنفيذ مشروعات البنية الأساسية المطبقة بنظام B.O.T على ميزان المدفوعات فإنه يتم اتباع الخطوات التالية :

١ - حساب صافى التدفقات

الإجمالية للمصرف
الأجنبي لكل مشروع .

٢ - يتم جمع هذه المقادير السنوية للوصول إلى صافي الأثر لهذه المجموع على ميزان المدفوعات .

٣ - تضاف هذه التقديرات أو تخصم من الفائض و المعجز في ميزان المدفوعات القومي قبل تنفيذ هذه المشروعات للوصول إلى القيمة المتبقية التي تمثل الفائض أو المعجز المتوقع في ميزان المدفوعات بعد التنفيذ .

أن تقدير أثر إنشاء مشروع استثماري بنظام B.O.T على ميزان المدفوعات يعتبر من الجوانب الأساسية في تقييم هذه المشروعات ، وكذلك دراسة آثار المشروع على الصرف الأجنبي يعد أمراً مهماً بالنسبة لكافة الدول سواء تلك التي تعاني عجزاً أو تتمتع بفائض في ميزان مدفوعاتها ، إلا أن هذه الدراسة لها أهميتها الخاصة بالنسبة لتلك الدول

التي تعاني عجزاً في موازين مدفوعاتها وبالتالي تجد صعوبة في الحصول على احتياجاتها من العملات الأجنبية .

المبحث الثالث

أثر تنفيذ مشروعات البنية الأساسية بنظام B.O.T على الموازنة العامة للدولة .

تمثل التنمية الهدف الأساسي لكل دول العالم بوجه عام والدول النامية بوجه خاص وتعتبر الديون الخارجية وزيادتها من أكبر وأهم العوائق التي تعترض التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

ومن ثم لجأت الدول إلى البحث عن حلول لا تعتمد على موازنة الدولة حتى تحد في الديون الخارجية في تمويل التنمية الاقتصادية فلجأت إلى المعونات والمنح وهي غالباً ما تكون مشروطة ولا تفي بكل احتياجات التنمية ، وهناك قيود على استخدامها من الدول المانحة أو المقرضة وشرط مبالغ فيها ، أضافه إلى ظروف الكساد المالي جعل من

الصعب الاعتماد عليها من ناحية وجعلت تحقيق معدلات النمو المستهدفة أكثر صعوبة وفي التسمينات حدثت تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية في مختلف بلاد العالم وظهور فكرة السوق الحرة كأساس للتنمية ، وساعدت الدول المتقدمة الدول النامية في التخلص تدريجياً من الديون المستحقة عليها ، وأصبحت التنمية تعتمد على الأفراد والمنظمات الاقتصادية غير الحكومية وأصبح دورها يفوق دور الدولة في تحقيق التنمية ، وهذا بدوره أدى إلى اعتماد الدول على مشروعات B.O.T في المشروعات الكبرى ومشروعات البنية الأساسية وذلك أمكنها توفير هذه المرافق دون أن تتحمل أعباء تمويلها .

ويرى البعض أن النظم التقليدية التي تعتمد على تمويل الدولة لهذه المشروعات والتي القت بأعباء ضخمة على موازنات الدول النامية لم تعد مناسبة لمواكبة التنمية .

ويرى البعض أنه في ظل نظام الـ B.O.T فإن الملتزم يتحمل تكاليف إنشاء مشروع الامتياز ومصاريف إدارته وصيانتته طوال مدة العقد ، فطبقاً لهذا النوع من العقود تلتزم شركة المشروع بتدبير الموارد المالية الكافية للقيام بالالتزامات العقدية من خلال رأس مال المشروع أو من خلال زيادته من خلال طرح أسهم جديدة أو زيادة رأس المال أو من خلال الاقتراض من البنوك أو من خلال إصدار سندات وبالتالي لن يكون له أثر على الموازنة العامة للدولة ومن ثم سيخفف من الضغوط التمويلية التي تتعرض لها ويقلل بالتالي من حاجة الدولة إلى الاقتراض من الأسواق المالية ويجنبها لضغوط السياسية ، كما يجنبها الاقتراض الداخلي وبالتالي زيادة الأمية والديون الداخلية .

أضافه الى انه ينقل عبء المخاطرة إلى القطاع الخاص الذي يتحمل وحده تكاليف المشروعات وصيانتها دون أن

تتحمل الموازنة العامة للدولة أي أعباء الاقتصادية مع استخدام الأساليب الحديثة وفي نفس الوقت لا تثقل كاهل الحكومات بالقروض والأعباء المالية التي تسبب في عجز مزمن في ميزانياتها .

والموازنة العامة للدولة هي تقديرات لحجم الإنفاق الحكومي موزعاً على بنود الإنفاق المختلفة ولوارد الدولة عن سنة مالية مقبلة ، ويلزم أن تتساوى الموارد المالية المقدرة مع حجم الأنفاق الحكومي المخطط وفي حالة زيادة حجم الأنفاق العام المقدر على الموارد الحكومية المالية المنتظرة فإنه يتم مواجهة هذا النقص من خلال مصادر التمويل الداخلية والتي تصبح أحياناً غير كافية بسبب انخفاض معدل الادخار وقصور انسياب رؤوس الأموال من مصادر خارجية ، ومن ثم تلجأ الدول إلى المصادر الخارجية لسد هذا العجز من خلال الاقتراض الخارجي والتسهيلات المصرفية وتسهيلات المورقين

وفي ظل اتجاه الدولة نحو عدم زيادة الدين الخارجي فإن مواجهة هذا العجز يتم في خلال الجهاز المصرفي ، والاقتراض في الموارد المحلية مثل صندوق التأمين والمعاشات وحصيلة بيع شهادات الاستثمار وودائع التوفير والسندات الحكومية (سندات وأذون الخزنة) أو الإصدار النقدي - ويتم اعتماد الموازنة العامة من السلطة التشريعية ويتم إصدارها بقانون لضمان رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية .

ويرى البعض أن الموازنة العامة تمبهر مالى عن سياسية الحكومة وخطتها وبرامجها الانفاقية والتمويلية وأداءه لتخصيص الموارد المالية المحدودة على الأنشطة وفق أولوياتها المستمدة من متطلبات الشعب وقدرته التمويلية وترتكز الموازنة على فكرة التوازن بين إيرادات الدولة وبنود الأنفاق التي يجب مواجهتها وتسلك الدول نهجان في القواعد التي

يسترشد بها في توزيع وتخصيص الموارد العامة بين مختلف بنود الأنفاق هما :

الاتجاه الأول : هو ضرورة المستلزمات والأعتمادات التي يتطلبها تنفيذ مشروعات أو أهداف معينة بصرف النظر عن التكلفة أو الاستخدامات البديلة للموارد المالية والاقتصادية .

الاتجاه الثاني : وفي ظلّه يتم تحديد حجم محدد للموازنة العامة والأنفاق بصرف النظر عن الأهداف التي تخدمها أو المنافع التي تعود منها .

■ والاتجاه الأول هو الذي كان سبباً مباشراً لزيادة عجز الموازنة من ناحية ، ونتيجة طبيعية لتوسيع الأنفاق في مجال الخدمات والبنية الأساسية والتوسع في إنشاء المرافق العامة ليس لخدمة المواطنين فحسب ولكن باعتبارها أحد متطلبات التنمية وجذب الاستثمار . إلا أن هذا الاتجاه أدى إلى زيادة عجز الموازنة الناجم عن التوسع في الخدمات المشار إليها دون اعتبار لتكلفه هذا

الأنفاق .

وعجز الموازنة هو عبارة عن فجوة بين الإيرادات المتوقعة والنفقات المتوقعة لأي دولة وهو ما يعبر عنه بالعجز الإجمالي ومن المؤكد أن تواجه الدولة العجز الكلي في الموازنة العامة أما بضغط النفقات أو زيادة الإيرادات للدولة أو بالاثنتين معاً .

فالأنفاق العام يتضمن نوعين في الأنفاق هما :

أ - الأنفاق الجاري .

ب - الأنفاق الاستثماري العام .
- والإنفاق الجاري هي تلك الأموال التي تنفقها الدولة في المجالات التقليدية مثل الدفاع ، التعليم ، الصحة ، الثقافة والأعلام ... الخ بالإضافة إلى الإنفاق على الحكم المحلي ومجلس الشعب والشورى ، والدعم الملمى وعجز الهيئات الاقتصادية ، وخدمة الدين الخارجى .

وهذا البنود لها دور أساسى في تحديد مستوى معيشة الشعب .

وهذا النوع من الأنفاق يحتاج إلى ترشيد الأنفاق من خلال

رفع كفاءة الانجاز فى المجالات المختلفة حتى لا يتجاوز معدل نموه معدل الدخل القومى، ويفضل أن تتجاوز الإيرادات السيادية (ضرائب مباشرة وغير مباشرة والرسوم الجمارك) الأنفاق الجارى حتى يمكن تحقيق فائض جارى يوجه إلى الأنفاق الاستثمارى العام .

- والإنفاق الاستثمارى هو قيمة ما تنفقة الوحدات الإدارية والحكومية والقطاع العام لزيادة الأصول الإنتاجية الثابتة مثل الإنفاق على تشييد المباني وأمتلاك الآلات والعدد ووسائل النقل الخ بهدف زيادة حجم الطاقة الإنتاجية ، ويدخل ضمن هذا النوع الإنفاق الاستثمارى إقامة البنية الأساسية ، ويلعب هذا النوع من الإنفاق العام دوراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويتجه الوزن النسبى لنصيب القطاع الخاص المحلى والأجنبى إلى الزيادة والنمو بالنسبة لحجم الاستثمارات

المنفذ ترشيده الأنفاق
الاستثماري :-

يتطلب ترشيده الإنفاق في
مصر ما يلي :

١ - زيادة فاعلية الاستثمار
العام .

ب - رفع قدرة وطاقة
الاقتصاد المصرى على تمويل
هذا الاستثمار وقد بدأت
مصر فى إتباع سياسة ضغط
الأنفاق وسياسة انكماشية
منذ عام ١٩٨٦ وضغطت
الأنفاق الاستثمارى وحصرته
فى عمليات الإحلال
والتجديد والبنية الأساسية
وقد أثرت هذه السياسة على
أهداف البرامج الاقتصادية
والاجتماعية للحكومة ، ومع
ذلك فإن الأنفاق المطلق
استمر فى الزيادة .

وقد واجه الأنفاق الاستثمارى
عدة مشاكل تمثلت فى عدم
قدرة قطاع المقاولات
والتشييد على التنفيذ بسبب
ندرة مواد البناء ومعدات
التشييد وهجرة العمالة الفنية
وصعوبة التمويل ، وانخفاض
الطاقة الاستيعابية للاقتصاد
المصرى والتي أثرت على

كفاءة الاستثمار وعدم ملائمة
الظروف التكنولوجية
والإدارية والتنظيمية
والاجتماعية .

والأهم من ذلك أن سياسة
ضغط الإنفاق الاستثمارى قد
أثرت على كفاءة الاستثمار فى
مشاريع البنية الأساسية
، وصعوبة تقدير التكاليف
المتوقعة لهذا الاستثمار بسبب
موجة التضخم المسائدة
وعدم استطاعة الجهات
المسند إليها التنفيذ استكمال
هذه المشروعات الاستثمارية
مع عدم توافر النقد الأجنبى
اللازم لتغطية الواردات من
المعدات الرأسمالية ، ويؤكد
البعض أن استخدام أموال
القطاع الخاص فى إقامة
المشروعات بنظام الـ B.O.T
يقلل من حاجة الدول إلى
الاقتراض فى الأسواق العالمية
ويجنبها الضغوط السياسية
كما ينقل عبء المخاطرة إلى
القطاع الخاص الذى يتحمل
وحدة تكاليف المشروعات
وصيانتها دون تحميل الميزانية
العامية للدولة اية أعباء .

كما يرى البعض أنه فى

هذه العقود يتحمل الملتزم
بكافة تكاليف إنشاء المشروع
ومصاريف إداريه وصيانته
طوال مدة العقد ، ويتحصل
على أرباحه وذلك دون
مشاركة الدولة أو الجهة
مانحه الالتزام سواء فى
تكاليف الإنشاء والإدارة
والصيانة أو فى الأرباح كما
سلف البيان .

وعلى ذلك يلتزم الملتزم أن
يدبر الموارد المالية الكافية
للقيام بالتزاماته طبقاً للعقد .
ويترتب على ما سبق تخفيف
العبء على الموازنة العامة
للدولة بتوفير المزيد من
التفقات العامة التى كانت
سوف تصرف فى جانب
الدولة على تقديم الخدمات
وسداد الاحتياجات العامة
للجمهور ما دامت شركات
الالتزام المرافق العامة سوف
تضطلع بنفسات هذه
الخدمات والاحتياجات على
حسابها دون تحميل الدولة
بشئ منها ، وهو ما يؤدي
بدوره إلى الإقلال من
الالتجاء إلى أذون الخزانة ،
ومن الالتجاء إلى الاقتراض

من البنوك مما يمكن من تخفيض سعر الفائدة الدائنة والمدينة ، وهذا بدوره يشجع على الاستثمار فى الأوراق المالية مما يترتب عليه تنشيط البورصة وازدياد فعاليتها لجذب المزيد فى المدخرات الوطنية مما يؤدي الى تقليص القوة الشرائية فى السوق الذى هو عامل أساسى للحد من التضخم.

يتضح مما تقدم أن إنشاء مشروعات المرافق العامة بنظام الـ B.O.T له أثر إيجابى على تخفيف الأعباء على الموازنة العامة للدولة مما يساهم فى مواجهة العجز الذى تواجهه الدولة سنوياً .

المبحث الرابع

أثر تنفيذ المشروعات بنظام B.O.T على تشغيل العمالة والقضاء على البطالة

يعانى اقتصاد معظم الدول النامية ومنها بطبيعة الحال الاقتصاد المصرى خلال الفترة الحالية من مجموعة من المشكلات المتشابكة تتمكس فى صورة مجموعة

من الاختلالات والظواهر ومن بينها ارتفاع معدلات البطالة حيث تؤكد البيانات خطورة مشكلة البطالة فى مصر سواء من حيث الحجم أو المدلول أو الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة حيث يعتبر انتشار البطالة مؤشراً لضعف أداء الاقتصاد القومى ، ويعكس العديد من أوجه القصور والخلل فى جهازه الإنتاجى .

وتساعد معدل البطالة فى مصر خلال السنوات الأخيرة يندرج تحت هذا المضمون حيث ارتفعت معدلات البطالة من ٢٪ خلال الفترة ما بين ٨٠-١٩٨ إلى ٣,١٪ خلال الفترة ٩٤-١٩٩٧ ثم انخفضت خلال الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠٠٤ ووصلت إلى ٥٧,١٪ .

ويرى البعض أن توفير فرص العمل بالقدر الكافى يتوقف بالدرجة الأولى على توفير القدر الإلزامى من الاستثمارات التى تمكن من استيعاب حجم وهيكال العمالة الجديدة ، وهذا ما تستطيع أن تقدمه

مشروعات البنية الأساسية المطبقة بنظام B.O.T وهذا بلا شك يخلق استثمارات جديدة داخل الدولة مما يساعد على الحد من تفاقم مشكلة البطالة وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية بنظام B.O.T سواء تم تنفيذها فى ظل القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو فى ظل القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ فإن هذه الشركات تلتزم بتطبيق المواد ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدل والتى لم يرد أى استثناء بشأنها فى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار حيث تنص ١٧٤ - يجب ألا يقل عدد المصريين المستقلين فى مصر من العاملين بالشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون عن ٩٠٪ من مجموع العاملين بها ، وألا يقل ما يتقاضون من أجور عن ٨٠٪ من مجموع أجور العاملين التى تؤدبها الشركة. وتنص المادة ١٧٥ - يجب ألا يقل عدد العاملين الفنيين والإداريين من المصريين فى شركات المساهمة التى تعمل

فى مصر ٧٥٪ من مجموع العاملين بها وإلا يقل مجموع ما يتقاضون من أجور ومرتبات عن ٧٠٪ من مجموع الأجور والمرتبات التى تؤديها الشركة للفتات المذكورة من العاملين.

ويسرى حكم الفقرة السابقة على شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة إذا زاد رأس مالهـا على خمسين ألف جنيه وتتص المادة ١٧٦- استثناء من حكم المادتين السابقتين ، يجوز للوزير المختص أن يأذن باستخدام عاملين أجنبى أو مستشارين أو أخصائىين أجنبى فى حالة تعذر وجود مصريين ، وذلك للمدة التى يحددها بولا يدخل هؤلاء فى حساب النسب المقررة ن ويفصل الوزير المختص من يفوضه فى الطلبات التى تقدم من ذوى الشأن فى الحالات التى يراد الاستثناء فيها خلال شهرين من تاريخ تقديمها ، ويعتبر عدم الرد على الطلب بمثابة قبول الاستثناء لمدة سنة أو للمدة

المعينة فى الطلب أيهما اقصر.

وقد صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٢ بالقواعد والإجراءات الواجب اتخاذها فى هذا الشأن وسريانهـا على شركات الاستثمار ويلاحظ أن مشروعات البنية الأساسية المنفذة بنظام B.O.T تعمل فى مجال إنشاء المرافق فى بناء وتجهيز وإعداد وهذا الشق من عملها يدخل ضمن أعمال المقاولات وهذا النشاط بطبيعة كثيف الاستخدام للعمالة نظراً لتعدد وتنوع الأعمال والمراحل التى يمر بها عمليات إنشاء المرافق وتجهيزها .

كما وأن هذه المرافق بعد الانتهاء منها يعتبر فى أنشط الخدمات (مياة - وكهرباء - صرف صحى - مواصـلات الخ) وهذه الأنشطة بدورها كثيفة الاستخدام للعمالة ومن ثم فهى تساعد على حل مشكلة البطالة وتوظيف العمالة المصرية فى كل المراحل التى يمر بها

إنشاء المرافق العامة واستغلالها وإدارتها ، كما وأنه بعد انتهاء فترة الامتياز تظل الجهة المانحة للامتياز فى حاجة ماسة للخبرات الموجودة فى المرفق خاصة الخبرات المصرية ، ومن ثم فإن إنشاء هذه المشروعات والتوسع فيها يساعد مساعدة فعالة فى تخفيض نسبة البطالة نظراً لأن أنشطتها تعتبر من الأنشطة كثيفة الاستخدام للعمالة كما تقدم . ويرى البعض أنه يجوز أن تتضمن عقود الـ B.O.T التى تبرم مع هذه الشركات نصوصاً صريحة لحماية العمالة المصرية استهداء بالقواعد العامة السالف ذكرها .

ويتضح مما تقدم أن هناك تنظيمأ قانونياً متكاملأ لحماية العمالة المصرية وأجورهم فى الشركات التى قد يسند إليها تنفيذ المشروعات بنظام التزام المرافق العامة الـ B.O.T اياًما كان القانون الخاضع لها ومن ثم لا محل للتخوف المثار

بهذا الشأن .

ويرى البعض أن تنفيذ المشروعات بنظام B.O.T يساعد على توفير :

- فرص التوظيف لكل من العمالة الماهرة وغير الماهرة .

- فرص التوظيف لكل من العمالة المباشرة وغير المباشرة .

- فرص التوظيف الكلية للعمالة والمساهمة في مواجهة ظاهرة البطالة .

ولقياس فرص التوظيف الجديدة المتولدة من هذه المشروعات يتم اتباع تلك الخطوات :

١ - تقدير عدد العمالة الماهرة وغير الماهرة الذين سوف يتم استخدامهم بشكل مباشرة في المشروع خلال سنة عادية .

٢ - تقدير عدد العمالة الماهرة وغير الماهرة الذين سوف يتم استخدامهما في مشروعات مرتبطة بالمشروع الأصلي خلال سنة عادية .

ويتم استبعاد العمالة التي سوف تستخدم في مشروعات غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً .
٣ - تقدير رأس المال المستثمر في المشروع الأصلي ، وكذلك رأس المال المستخدم أو المستثمر في المشروعات المرتبطة بالمشروع موضوع الدراسة .

ولتقدير إجمالي الأثر على العمالة يتم استخدام المعادلة الآتية :

إجمالي الأثر على العمالة =
العدد الكلي من فرص العمل الجديدة
الاستثمارات الكلية (المباشرة + غير المباشرة)

وهذا ويمكن استخدام المعادلة التالية لتقدير الأثر على العمالة الماهرة لكل وحدة استثمار :

إجمالي الأثر على العمالة الماهرة
عدد فرص العمل الجديدة الخاصة
بالعمالة الماهرة

الاستثمارات الكلية (المباشرة + غير المباشرة)

أما بالنسبة للأثر على العمالة غير الماهرة فيتم حسابها كما يلي :
إجمالي الأثر على العمالة غير الماهرة =

عدد فرص العمل الجديدة الخاصة
بالعمالة غير الماهرة .

الاستثمارات الكلية (المباشرة + غير المباشرة)

وكذلك يمكن حساب الأثر على العمالة المباشرة وغير المباشرة على النحو التالي :

الأثر على العمالة المباشرة =

عدد فرص العمل الجديدة التي يخلقها المشروع تحت الدراسة الاستثمارات المباشرة الأثر على العمالة غير المباشرة =

عدد فرص العمل الجديد التي يخلقها المشروع تحت الدراسة

الاستثمارات الغير المباشرة

ويرى البعض إنه يجب دراسة أثر إنشاء مشروعات B.O.T على التوظيف وذلك حتى يمكن المقارنة أو

المفاضلة بين مختلف المشروعات لاختيار أفضلها لتحقيق أهداف خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة .

المبحث الخامس

الأثر الاجتماعي والربحية القومية لتنفيذ المشروعات

بنظام B.O.T والتنمية المستدامة

الى جانب الأهداف الاقتصادية والآثار الايجابية التي تعود على الاقتصاد المصرى من تنفيذ مشروعات البيئة الأساسية بنظام B.O.T إلا أن هناك جوانب اجتماعية لا تقل عنها أهمية وهى تحسين حياة المواطنين وتمتعهم بالخدمات الأساسية وأهمها :

أ - المياه النقية

ب - توفير الكهرباء

ج - الصرف الصحى

د - الطرق والمواصلات

هـ - التليفونات والاتصالات

و - المدارس والمستشفيات

ولا يتصور أن يعيش الإنسان فى بيئة سليمة وصحية لا يتوافر فيها الخدمات السابقة وفى غياب هذه الخدمات فسوف تزيد المشاكل الصحية والاجتماعية للمواطنين .

كما وان جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن ان يتم فى غياب البنية الأساسية والمرافق العامة

التنمية المستدامة وتوفير خدمات البنية الأساسية

والمرافق :

والتنمية المستدامة تقوم على دعامة أساسية هى حق الإنسان فى المعيشة فى بيئة صحية وسليمة من ناحية والمحافظة صحة الإنسان لان استدامة التنمية تقوم على الأركان التالية :

الركن الاول : استدامة دوا م واستدامة التنمية دون بيئة صحية ونظفه وسلمه .

الركن الثانى : أن أساس التنمية هو الإنسان وتستحيل التنمية فى بيئة غير صحية تدمر الإنسان وصحته .

الركن الثالث : ان التنمية المستدامة تتطلب ألا تدفع الأجيال القادمة فاتورة أخطاء وإهمال الأجيال الحالية .

- يستفاد من ذلك ان البعد الاقتصادي وحده غير كاف لتحقيق التنمية ولا يضمن استدامتها لإهمال متغير أساسى فى التنمية هو الإنسان .

- والبيئة السليمة الصحيحة تنعكس على الإنسان وصحته وأداءه ودوره وفناعليته فى التنمية واستمراريتها .

- لا يمكن توفير بيئة صحية وصحيحة بدون المرافق العامة التى سبق تناولها .

- أن تمويل البنية الأساسية بعد سنوات طويلة من التجاهل والإهمال أضافه إلى النمو السكانى المتزايد يتطلب استثمارات عالية تعجز ميزانية الدولة عن تدبيرها .

- إذا لجأنا إلى الاقتراض فوق تتحمل الأجيال القادمة أعباء هذه القروض مما يزيد حدة هذه الفقر ويجعل الآثار الجانبية للإصلاحات البيئية فوق طاقة المواطنين

- أن البديل هو تدهور صحة الإنسان المصرى ودمار البيئة مما يفلق الباب أمام تنمية اقتصادية أو اجتماعية .

- أن تكلفة الإصلاح البيئى اقل بكثير من تكلفة إصلاح آثار التلوث البيئى .

- أن الإهمال البيئى يتعارض مع حق الإنسان فى المعيشة فى بيئة صحية (الاصحاح البيئى)

- التنمية المستدامة تبدأ من توفير المرافق العامة والبنية الأساسية

١ - منهج منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة UNIDO ويعتمد على قياس العائد/ التكلفة بوحدات من الاستهلاك .

٢ - منهج منظمة التعاون والتنمية الأوربية OECD ويعتمد على قياس العائد / التكلفة على أساس القيمة الحالية الصافية للمشروع بوحدات صافية من النقد الأجنبي الحر أو ما يعادلها .

ولن نستفيض في شرح مزايا وعيوب كل منهج ولكن نختار الدول النموذج الذي يلائمها في ضوء أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق اكبر معدل تنمية اقتصادية وتنمية مستدامة.

المبحث السادس

اثر تنفيذ المشروعات بنظام B.O.T على نشاط التامين والبنوك

الفرع الاول

اثر مشروعات B.O.T على نشاط التامين

يعتبر قطاع التامين في أهم قطاعات الخدمات المالية بعد القطاع المصرفي وانه عندما

لاستثمارات المشروع .

ويجب المفاضلة بين مشروعات البنية الأساسية على أساس هذه المعادلة ويرى البعض انه بالإضافة الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع ككل فانه يجب ان يكون من أهداف مشروعات البنية الأساسية المطبقة بنظام B.O.T السعى لخدمة أفراد المجتمعات التي تقام بها هذه المشروعات .

يتضح مما تقدم ان تنفيذ مشروعات البنية الأساسية بنظام B.O.T يحقق اغلب الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها الدولة بدون أعباء تمويلية، إضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة وتنمية البعد البيئي وتوفير الاصحاح البيئي بما يضمن حياة أفضل للأجيال الحالية والأجيال القادمة وتنمية حقيقية والحفاظ على وصيانة جوهر التنمية وهو الإنسان .

الربحية القومية

تباينت مناهج قياس الربحية القومية وأهمها:

ولا يمكن أن يكون الأثر الاقتصادي وحده مقياساً للتنمية المستدامة ومن ثم كان يجب اللجوء إلى أساليب غير تقليدية لا تلقى بأعباء على موازنة الدولة وهو ما يقوم عليه نظام تنفيذ المشروعات بنظام B.O.T . الكفاءة الاقتصادية وعدالة توزيع الخدمات يجب التوفيق بين المصالح والأهداف بحيث يتم أكبر نفع يعود على الاقتصاد من جهة وهي نفس الوقت يخدم أهداف الدولة وبالأذات الأهداف الاجتماعية ويقاس العائد الاجتماعي على النحو التالي :-

التنمية الحالية لصافي القيمة المضافة - القيمة الحالية للأجور القيمة الحالية

يقرر أى مستثمر استثمار أمواله فى دولة ما ستركز اهتمامه على الحصول على عائد مجزى على استثماراته يفوق الفرص البديلة التى يمكن الحصول عليه فى موطنه ووجود وسائل وآليات توفر له الحماية ضد المخاطر الطبيعية والاقتصادية والسياسية والأمنية وكذلك الحماية القانونية للأمواله واستثماراته سواء فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف الأخرى أو فى علاقته بالدولة المضيفة للاستثمار .

وفىما يلى أنواع المخاطر التى يمكن أن يواجهها المشروع ويحتاج إلى حماية تأمينية فى مواجهتها :

- مخاطر تمويل المشروعات .

- ضمان قروض تمويل المشروع .

- تأمين مساهمات المستثمرين ضد التأمين والمصادرة أى إجراءات مماثلة

- تأمين حقوق المساهمين وأرباحهم ضد القيود على صرف العملة المحلية بعمله

أجنبية وحرية تحويلها خارج البلد المضيف للاستثمار .

- تأمين منشآت المشروع ضد الحروب والاضطرابات المدنية وكل أعمال العنف العسكرية والسياسية .

- تأمين حق المستثمر ضد إخلال الدولة المضيفة بالتزاماتها التعاقدية .

- التأمين ضد مخاطر الزلازل والكوارث الطبيعية

- مخاطر التشييد والتركيب .
- مخاطر السوق .

- المخاطر المالية مثل تقلبات سعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة

- التأمين ضد الحوادث الذى يشمل منشآت المشروع ومعداته .

- التأمينات التى تستهدف تمويل الأعمال وكذلك تأمين مسئوليات الأطراف الثالثة .

- التأمين ضد توقف الأعمال وضد تجاوز التكاليف المتوقعة وضد انقطاع التدفق النقدى ، ويمكن

إبرام هذه التأمينات فى أسواق التأمين التجارية ، وبالتالى يكون فى مصلحة الشركة صاحبة الإمتياز وكذلك الجهة مانحة الإمتياز أن يختار الملتزم وسيلة التأمين ضد المخاطر المشار إليها ، وأن يتوافر فى الدولة المضيفة للاستثمار آليات وأدوات وأجهزة قادرة على توفير الحماية التأمينية للمستثمر .

ويتم توفير الحماية والضمان للمستثمر بأسلوبين :

الأسلوب الأول : وجود مؤسسات وأجهزة قادرة على التغطية التأمينية وفى هذا المجال أصدرت مصر قانون الأشراف والرقابة على التأمين رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الدولى رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩٦ والذى يطفى تأمينات الممتلكات والمسئوليات ويشمل التأمين على حياة الأشخاص

والممتلكات والمسئوليات ضد أخطار الحريق وأخطار النقل البرى والجوى والتأمين على أجسام الطائرات والآنها ومهماتهما والتأمين ضد أخطار الحوادث المتنوعة والمسئوليات المتعلقة بذلك .

وتتبارى شركات التأمين فى تطوير أساليب التأمين سواء كان على المستوى المحلى أو الدولى أو المخاطر التى تغطيتها وثائق التأمين سواء بالنسبة للأموال أو الممتلكات المستثمرة فى مشروعات الـ B.O.T وصرف مقابل التأمين عند حدوث أى من المخاطر التى تم التأمين ضدها فى وثائق التأمين بمجرد حدوثها ، كما تقوم بتوزيع هذه المخاطر فى خلال إعادة التأمين ، أو اشتراك أكثر من شركة فى بوليصة التأمين فى حالة ضخامة المخاطر المطلوب تغطيتها .

الأسلوب الثانى: إنشاء مؤسسات إقليمية ودولية لضمان الاستثمار وقد أنشئت عدة مؤسسات إقليمية ودولية لضمان الاستثمار هى:

١ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

٢ - الوكالة الدولية لضمان الاستثمار .

٣ - المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار واثتمان الصادرات .

وقد لعبت هذه المؤسسات دوراً كبيراً فى تشجيع الاستثمار وفق أسلوب البناء، والتشغيل ، ونقل الملكية خاصة فى مجال القيام بمهام الترتيب لتجميع التمويل اللازم للمشروع فى المجالات المختلفة وفيها على سبيل المثال تمويل مشروع الطاقة المصرى " سيدى كرير " وضمان قروض تمويل مشروع المتحدة للطاقة فى الخليج .

وكثيراً ما شهد الواقع العملى اتفاقيات بين أطراف الرابطة المقدية وهم الملتزم وشركة التأمين والجهة المانحة لمواجهة المخاطر التأمينية أو الحسم ما قد ينشأ من مشاكل ومخاطر اثناء تنفيذ عقد الـ B.O.T مما ساهم فى نجاح وتوسع هذه المشروعات.

ويرى البعض أن اسواق التأمين التجارية مازالت قاصرة فيما يتعلق بتغطية بعض مخاطر القاهرة (كالحروب وحوادث الشغب والتخريب والأعاصير والزلازل) وقد بدأت اسواق التأمين الخاصة " بعضها " بالاهتمام بتغطية بعض أنواع المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها المشروعات " البوت " B.O.T منها المخاطر السياسية مثل إلغاء العقد أو عجز الهيئات الحكومية عن أداء التزاماتها التعاقدية ويمكن توفير الضمانات ضد المخاطر السياسية بالإضافة لما تقدمه اسواق التأمين الخاصة من قبل المؤسسات المالية الدولية كالبנק الدولى أو وكالة ضمانات الاستثمار المتعددة الأطراف (MIGA) أو المؤسسات المصرفية الإقليمية .

ونمو هذا النشاط سيؤدى بالتالى إلى نمو وتطوير هذا القطاع المالى الهام وكذلك تطوير أساليبه فى مجال تأمينات الأشخاص والممتلكات

والمسئوليات ضد اخطار الحريق والنقل البرى والجوى والتأمين على اجسام الطائرات وآلاتها ومهماتا والتأمين ضد اخطار الحوادث المتنوعة والمسئوليات المتعلقة بكل ذلك لمواجهة أعمال التأمين على مشروعات الـ B.O.T وفي نفس الوقت تكون لها القدرة على صرف تعويضات التأمين ضد المخاطر فى حالة حدوثها والمتفق عليها فى بوليصة التأمين .

ونمو قطاع التأمين الناتج عن الحاجة المستمرة فى ظل هذا النشاط إلى توفير ضمان الاستثمار ضد الأخطار سينعكس أثره الايجابى على تنشيط سوق المال والمستثمرين فى مجال التأمين كنتيجة طبيعية لهذا النمو ، ويؤمن كل من المستثمر والبلاد فى الأزمات المالية وما تصاحبها من مخاطر ، مع ضمان حقوق المساهمين فى ظل التغييرات السياسية الطارئة وغير المتوقعة .

ونمو هذا القطاع سوف يؤدي

إلى نمو فى مجال جذب الاستثمار فى القطاعات الأخرى ، وكذلك زيادة الاستثمارات من خلال ما توفره هذه الشركات من أموال فى بنود الاستثمار المختلفة والقيمة المضافة التى تتيحها هذه الشركات من خلال فوائضها المالية التى تحققها .

وكذلك نمو قطاع إعادة التأمين بحيث يظل نشاط التأمين فى حدود الطاقة والقدرة المتاحة لشركات التأمين المصرية إضافة إلى ما توفره من تشييط سوق رأس المال لأن شركات التأمين تعمل على توظيف جزء من فوائضها المالية فى الاستثمار فى الأوراق المالية لتكون محفظة أوراق مالية خاصة بها ، إضافة الى أن زيادة شركات التأمين التى تعمل فى هذا المجال وزيادة رأس المال الخاص بها سيعمل على زيادة كفاءة وفعالية هذا القطاع الحيوى ، إضافة الى توفير آلاف فرص العمل للمصريين فى هذا القطاع المالى

الحيوى .

الفرع الثانى

أثر مشروعات B.O.T على نشاط البنوك

الجهاز المصرفى من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً واستجابة للمتغيرات سواء العالمية والمحلية وتحرير تجارة الخدمات المالية عالمياً وخاصة فى القطاعات المالية المصرفية أدى بدوره إلى قيام كيانات مصرفية عملاقة متسعة النشاط تتخطى أعمالها حدود الدول ، ولم يعد هناك ما يحول دون حرية انتقال رؤوس الأموال عالمياً مما أدى إلى ظهور صياغة جديدة للعمل المصرفى العالمى تمثلت فى تفرعات كثيرة فى مفهوم ووظائف البنوك .

ولم يعد الدور التقليدى للبنوك التجارية القائم وهو قبول الودائع ومنح الائتمان كافياً بل امتد ليشمل وظائف أخرى تعتمد على تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة ، بالإضافة إلى تنوع الأنشطة الوظيفية ، والدخول إلى أسواق المال والبورصات ،

لتجارة الازهر - كلية التجارة بنين
- العدد ١٥ يونية ١٩٨٨ ص ٩٧ .

CURRY, S. And weiss - ٣
, J. i Preject analysis in De-
veloping Countries3 th Ed,
Macmillan press ltd , lon-
don 1993 , P.376

٤ - يرجع في ذلك إلى :

١ - في طوير - مهارات الادارة الحديثة
B.O.T - دراسة الجدوى ونظام
دار الفاروق - ٢٠٠٥ ص ١٨٥

ب - دكتور محمد ايمن عبد اللطيف
عشوش - الأصول العملية
لدراسات جدوى مشاريع
الاستثمار - الطبعة الثانية -
جامعة القاهرة ٢٠٠٠ ص ٢٦٤ ،
٢٦٥

IFC , OP. cft , p .6 - ٥

٦ - في طوير - المرجع السابق ص
١٨٦ .

Curry , O. Investment - ٧
report i www.google .com
2003 , P.1

٨ - دكتور مصطفى السيد " الاقتصاد
المصرى وتحديات الارض
الرائحة " الطبعة الأولى - دار
الشرق - ٢٠٠٣ ص ١٨-٢٢ .

٩ - في طوير - المرجع السابق ص
١٩٤ / ١٩٢ .

١٠ - ترجع في ذلك تفصيلاً إلى :

١ - في طوير - مرجع سابق ص ١٩٤ .
ب - دكتور عبد المنعم أحمد التهامي -
دراسات الجدوى الاقتصادية

هذه الشركات .

٣ - القيام بتقديم القروض
اللازمة لهذه الشركات
ومدها بالتمويل اللازم .

٤ - الدخول في كونسرتيوم
محلى أو خارجى لتمويل
هذه الشركات أو
المساهمة في هذه
المشروعات .

٥ - إيجاد مجال توظيف
واستثمار فائض السيولة
لدى الجهاز المصرفى ،
بالإضافة إلى المساهمة
في عملية التنمية
الاقتصادية ولذلك قامت
البنوك بإنشاء شركات
لهذا الغرض ومن أولها
البنك الأهلى المصرى .

مراجع وهوامش

١ - دكتور صفوت حميدة - دور شركات
التأمين في حماية المشروعات
القائمة بأسلوب B.O.T - ندوة
ادارة مشروعات البنية الاساسية
باستخدام نظام B.O.T
اكاديمية السادات للعلوم الادارية
(فرع الدقهلية - دكرنس) ٢٠٠١
ص ١٥٣ .

٢ - دكتور سعيد مفيد دويان - الآثار
المالية للمشروعات الاستثمارية
الجديدة على الاقتصاد القومى
في الدول النامية ، المجلة العلمية

وتمويل المشروعات الكبرى
وتقديم الخدمات المالية
المستحدثة مثل التمويل
التأجيرى وأنظمة الـ B.O.T
وبالتالى التحول إلى المصرفية
الشاملة .

ونتيجة تطور دور البنوك
عالمياً ومحلياً ، وازيد
المنافسة في الداخل والخارج
وانخفاض هامش ربحية
الأنشطة التقليدية ، وتحول
البنوك إلى أعمال المصارف
الشاملة وتآكل الفصل
التقليدى بين أنشطة البنوك
واتجاه البنوك إلى العمل
المصرفى الشامل أن بدأت
البنوك تمارس كافة الأنشطة
دونما تقييد ومنها الدخول
إلى مشروعات الـ B.O.T
باعتبارها من الأنشطة
المستحدثة وذلك عن طريق :

١ - المساهمة في إنشاء
الشركات التى تقوم بهذه
المشروعات والقيام بدور
وكيل المؤسسين وتلقى
الاكتتابات وإعداد
دراسات الجدوى اللازمة
لها والترويج لها .

٢ - المساهمة في رؤوس أموال

للمشروعات الجديدة - مكتبة
عين شمس - القاهرة ١٩٨٥ ص
٣١٢ .

١١ - دكتور محمد كامل الكردي -
مرجع سابق - ص ٦٥ .

١٢ - دكتور محمد أبو العنين - انتشار
الاتجاه الى اقامة مشروعات
البنية الاساسية في الدول النامية
عن طريق B.O.T المؤتمر
الدولى عن عقود البناء والتشغيل
وتحويل الملكية - ٢٨ ، ٢٩ أكتوبر
ص ١-٢

١٣ - ابراهيم الشهاوى - عقد امتياز
المرفق العام B.O.T رسالة
دكتوراه في الحقوق - كلية الحقوق
جامعة عين شمس ٢٠٠٢ ص ٥٥

١٤ - Rank , F. Sherwood, -
The management — Ap-
proach to Budgeting, INI,
institute of Administrative
Science, 1954, p.10

١٥ - رياض الشيخ - الموازنة العامة
لدولة - معهد التخطيط القومى -
منشورة داخلية رقم ٦٧٦ عام
١٩٧٩ ص ٣١-٣٦ .

١٦ - دكتور رمزي دكى - دراسات في
ازمة مصر الاقتصادية مع
استراتيجية مقترحة للاقتصاد
المصرى في المرحلة القادمة -
مكتبة مدبولى - ١٩٨٢ ص ٧٢
٧٥-

١٧ - دكتور ميراند زغولون رزق
عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة
تمويل استثمارات البنية الاساسية

في جمهورية مصر العربية -
الجلة المصرية للتخطيط والتنمية
- المجلد الأول ١٩٩٥ ص
١٢٨-١٣٠ .

١٨ - دكتور ابراهيم الشهاوى - مرجع
سابق ص ٥٦ .

١٩ - المستشار محمود محمد فهمي -
عقود الـ B.O.T وتكييفها
القانونى - مصر المعاصرة - العدد
٤٦٧/٤٦٨ يناير ابريل ٢٠٠١ ص
٣٦-٢٨ .

٢٠ - Pringle , J., & Mars
Alam International airport
i B.O.T Conference Cairo ,
24-28 January 2001 PP.40-
41 .

21- IFC , OP. cit p.5
22- Woled , A., f Ecomic and
Social issues WWW idac .
gov .eg P.3

٢٣ - مى طوبار مرجع سابق ص ١٨٧ .
٢٤ - يجرى تطبيق احكام القانون رقم
١٥٩ لسنة ١٩٨١ في حالة عدم وجود
منظم لأمر ما في ظل قانون متعلق
بالشركات باعتباره الشريعة الأم .

٢٥ - المنشور في الوقائع المصرية العدد
١٠٨ في ٢٠٠٨/٥/١٠ .

٢٦ - المستشار محمود محمد فهمي -
مرجع سابق ص ٣٠

٢٧ - مى طوبار - مرجع سابق
ص ١٨٨،

٢٨ - مى طوبار - مرجع سابق ص
١٨٩

٢٩ - دكتور عبد المطلب عبد الحميد -

دراسات الجدوى الاقتصادي لاتخاذ
القرارات الاستثمارية - الدار الجامية
للطبوع والنشر والتوزيع الاسكندرية ،
٢٠٠٠ ص ٣٨٣ .

٣٠ - مى طوبار - مرجع سابق ص ١٩٥

٣١ - United Nations in-
dustrial development or-
ganization Issues and prob-
lems of industrial projects
evaluation i , UNIDO ,
2004 , PP.39-74

32-OECD, i Manual of In-
dustrial Project analysis
developed counties , OECD,
2004 , P.11

٣٣ - دكتور صفوت حميدة - مرجع
سابق ص ١٥٤-١٥٥ .

- تقرير الأمم المتحدة عن مشروعات
البنية التحتية الممولة من القطاع
الخاص مرجع سابق ص ٢٥ .

٣٤ - دكتور عبد الرحمن طه - دور
التأمين والضمان في دعم وتشجيع
الاستثمار وفق اسلوب الـ B.O.T -
مؤتمر البناء والتشغيل ونقل الملكية
B.O.T المنعقد في القاهرة ٢٧-٢٨

يناير ٢٠٠١ ص ١٠-١١ .

٣٥ - دكتورة أمل نجاح البشبيشى
- مرجع سابق ص ٩٨ .

٣٦ - رشدى صالح عبد الفتاح صالح -

تمويل المشروعات بنظام B.O.O.T/

B.O.T البنك المركزى المصرى - المعهد

للمصرفى - ٢٠٠٠ ص ٩ .

الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس

Cotton And Textile Industries Holding Company

إدارة الدعاية والإعلان والمعارض



وزارة الاستثمار

الشركة القابضة للقطن

والغزل والنسيج

تقدم

أفخر أنواع

المفروشات

الكوفيات

أطقم السراير

الملابس القطنية

الحريم والأطفال

٨ شارع الطاهر - عابدين - القوالة - الدور السادس

ت: ٣٩٥٣٤٤٦ - ٣٩٥٣٤٤٧ - فاكس: ٣٩٥٣٤٤٦



دفتر التوفير الإسكاني

دفتر التوفير الإسكاني .. بوابتك لشقة العمر

- ⑥ يصدر الدفتر بعد أدنى ١٠٠ جنيه.
- ⑥ حرية السحب والإيداع مع عائد سنوى مميز ٨,٥%.
- ⑥ عرض الوحدات السكنية على أصحاب الدفاتر وفقاً للأولوية.
- ⑥ يجوز الاقتراض بضمان الدفتر كما يمكن إصدار بطاقة **HD = Mini MasterCard**.

19995

HDB
بنك التعمير والإسكان
اللى بينا كبير

www.hdb-egy.com

H o u s i n g & D e v e l o p m e n t B a n k